

جامعة غرداية

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم المالية والمحاسبة



مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي تخصص محاسبة
وتدقيق

**أثر التحفيزات الجبائية على المؤسسات الاقتصادية
في ظل قانون الاستثمار 18-22**

نوقشت بتاريخ: 20..../..../.....م

إشراف الأستاذ:

- بن النوي مصطفى

إعداد الطالب :

- غشي يوسف

لجنة المناقشة:

لقب واسم الأستاذ	الرتبة	الجامعة	الصفة
بهاز الجيلالي	أستاذ محاضر "أ"	جامعة غرداية	رئيسا
بن النوي مصطفى	أستاذ	جامعة غرداية	مشرفا ومقررا
جعني أمينة	أستاذ محاضر "ب"	جامعة غرداية	مناقشا

السنة الجامعية: 2026/2025



{قَالُوا سُبْحَانَكَ لَا عِلْمَ لَنَا إِلَّا مَا عَلَّمْتَنَا إِنَّكَ أَنْتَ الْعَلِيمُ الْحَكِيمُ }

صدق الله العظيم

(سورة البقرة: الآية: 32)

الإهداء

بسم الله الرحمن الرحيم و الصلاة و السلام على أشرف خلق الله
محمد رسول الله

أهدي هذا العمل و هذه المذكرة إلى من رباني في صغري و كان
أستاذًا لي في شبابي و سندا في حياتي وإلى الذي ألهمني و كلل
عزيمتي بالثقة لمواصلة الدراسة الى أبي الغالي..... *والدي *

لمن ربتني و أنارت دربي إلى معنى الحب والحنان والتفاني
إلى بسمه الحياة إلى من كان دعاؤها سر نجاحي وحنانها بلسم
جراحي..... *والدتي *

وإلى أفراد العائلة وجميع أسرتي كل شخص باسمه

الذين عشت معهم الحلوة والمرّة..... *إخوتي *

كما لا أنسى أن أهديه أيضا الى كل من :

كان سند في توجيهنا وتأطيرنا طيلة هاته السنوات , كما أشكر
جميع الزملاء الذين عرفتهم وكل من قدم لي فائدة و أعانني في
حياتي الدراسية والتكوينية , أسأل الله أن يرزقهم الصحة والعافية و
يجعل عملهم في ميزان حسناتهم

غشي

بوسف



كلمة الشكر

الحمد لله والصلاة والسلام على أشرف المرسلين سيدنا محمد عليه أزكى الصلاة والتسليم
وعلى آله وصحبه الكرام.

أشكر الله عز وجل الذي وفقني لإتمام هذا العمل، كما لا يفوتني الذكر أن أتقدم
بالشكر الجزيل والتقدير الكبير والعرفان الجميل لأستاذ الكريم

بن النوي مصطفى

كما أتقدم بكل الشكر وعظيم الامتنان وخالص التقدير إلى كل من:

مدير الجامعة

وعميد كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

وجميع الأساتذة والدكاترة

وكل العاملين في الجامعة

فجزاهم الله عني خير

الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى إبراز دور وأثر التحفيزات الجبائية المقررة في ظل قانون الاستثمار الجديد 18-22 على أداء المؤسسات الاقتصادية في الجزائر. وقد تم التركيز على كيفية مساهمة هذه الحوافز (الإعفاءات، التخفيضات، والمزايا الجمركية) في دعم الهيكل المالي للمؤسسات وتحفيز نشاطها الاستثماري. ولتحقيق أهداف الدراسة، تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي لتفكيك النصوص القانونية، بالإضافة إلى منهج دراسة الحالة لمتابعة أثر هذه التحفيزات ميدانياً وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها: أن قانون 18-22 أحدث نقلة نوعية من خلال تبسيط الإجراءات ورقمنتها عبر "المنصة الرقمية للمستثمر"، وأن التحفيزات الجبائية الممنوحة (خاصة في أنظمة المناطق والقطاعات) تساهم بشكل مباشر في تقليل تكاليف الاستثمار وزيادة قدرة المؤسسة على التمويل الذاتي، إلا أن فعاليتها تظل مرتبطة بمدى استقرار البيئة القانونية وتجاوز العقبات البيروقراطية.

الكلمات المفتاحية: تحفيزات جبائية، مؤسسة اقتصادية، قانون الاستثمار 18-22، استثمار، إعفاءات ضريبية.

Résumé :

Cette étude vise à mettre en évidence le rôle et l'impact des incitations fiscales prévues par la nouvelle loi sur l'investissement 22-18 sur la performance des entreprises économiques en Algérie. L'accent a été mis sur la manière dont ces avantages (exonérations, réductions et avantages douaniers) contribuent au soutien de la structure financière des entreprises et à la stimulation de leurs activités d'investissement. Pour atteindre les objectifs de l'étude, nous avons adopté une approche descriptive et analytique pour l'examen des textes juridiques, complétée par une étude de cas pour évaluer l'impact réel de ces incitations sur le terrain. L'étude a abouti à plusieurs résultats, dont les plus importants sont : la loi 22-18 a marqué un tournant qualitatif en simplifiant et en numérisant les procédures via la "Plateforme numérique de l'investisseur". Les incitations fiscales accordées (notamment dans les régimes des zones et des secteurs) contribuent directement à la réduction des coûts d'investissement et à l'augmentation de la capacité d'autofinancement de l'entreprise. Cependant, leur efficacité reste tributaire de la stabilité de l'environnement juridique et de la levée des obstacles bureaucratiques.

Mots-clés : Incitations fiscales, Entreprise économique, Loi sur l'investissement 22-18, Investissement, Exonérations fiscales.

قائمة المحتويات

قائمة المحتويات

قائمة المحتويات:

الصفحة	الموضوع
—	الإهداء
—	الشكر و التقدير
—	الملخص
—	فهرس المحتويات
—	قائمة الجداول والاشكال
—	قائمة المختصرات
أ	مقدمة
الفصل الأول: الإطار المفاهيمي حول الاستثمار والتحفيزات الجبائية	
7	تمهيد
8	المبحث الأول: ماهية الاستثمار وأنواعه
8	المطلب الأول: تعريف الاستثمار
8	الفرع الأول : تعريف الاستثمار
11	الفرع الثاني: أشكال وأنواع الإستثمارات
14	المطلب الثاني: دوافع واهمية الاستثمار
14	الفرع الأول : دوافع الاستثمار
15	الفرع الثاني: أهمية الاستثمار
16	المطلب الثالث : إجراءات الاستثمار وفق قانون 18-22

قائمة المحتويات

16	الفرع الأول : إجراءات الاستثمار وفق قانون 18-22
19	الفرع الثاني : المقارنة بين القانون 18/22 والقانون 09-16
21	المبحث الثاني: ماهية التحفيزات الجبائية وأهميتها
21	المطلب الأول: مفهوم التحفيزات الجبائية
21	الفرع الأول: تعريف الحوافز الجبائية
22	المطلب الثاني: أنواع التحفيزات الجبائية
23	الفرع الأول : الحوافز ذات الطابع المالي
25	الفرع الثاني: الحوافز ذات الطابع النقدي
27	الفرع الثالث: الحوافز ذات الطابع التمويلي
27	المطلب الثالث : أهمية وأثر التحفيزات الجبائية
27	الفرع الأول : أهمية التحفيزات الجبائية
28	الفرع الثاني: أثر التحفيزات الجبائية
30	المبحث الثالث: الدراسات السابقة
30	المطلب الأول: الدراسات الوطنية
30	الفرع الأول: الدراسات التي تناولت التحفيزات في القوانين السابقة
31	الفرع الثاني الدراسات الحديثة حول قانون الاستثمار الجديد 18-22
32	الفرع الثالث: دراسات حول المؤسسات الاقتصادية (الجانب المالي)
32	المطلب الثاني: الدراسات الأجنبية
32	الفرع الأول: الدراسات الأجنبية
34	المطلب الثالث : مقارنة الدراسات الحالية بالدراسات السابقة

قائمة المحتويات

35	خلاصة الفصل الأول
	الفصل الثاني: الدراسة التطبيقية (دراسة حالة بمديرية الضرائب ولاية غرداية)
37	تمهيد
38	المبحث الأول: تقديم مؤسسة الدراسة
38	المطلب الأول: تعريف الوكالة الوطنية لترقية الاستثمار الشباك الوحيد غرداية
38	المطلب الثاني: الشبابيك الوحيدة
41	المطلب الثالث : مهام الوكالة الوطنية لترقية الاستثمار الشباك الوحيد غرداية
47	المبحث الثاني: دراسة حالة تطبيقية
48	المطلب الأول: دراسة حالة تطبيقية وفق قانون 09-16
53	المطلب الثاني: دراسة حالة تطبيقية وفق قانون 18-22
57	المطلب الثالث : المقارنة والتحليل
66	خلاصة الفصل الثاني
68	الخاتمة
72	قائمة المصادر و المراجع

قائمة الجداول

قائمة الجداول:

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
1-1	المقارنة المباشرة والمركزة بين القانونين الفروق الجوهرية	24
2-2	جدول قائمة العتاد	59
3-2	قائمة العتاد	63
4-2	قائمة العتاد المقتنى	64
5-2	قائمة العتاد	69
6-2	قائمة العتاد	71
7-2	وثيقة التقدم في الأشغال	76
8-2	جدول المقارنة والتحليل	76

قائمة المختصرات

قائمة المختصرات:

الاختصار	العبرة
ص	الصفحة
ص ص	من الصفحة إلى الصفحة
ط	طبعة
ع	العدد
ج.ر	الجريدة الرسمية
ج	الجزء
ب ط	بدون طبعة
م	المادة
ق ق	القانون المدني

مقدمة

تعتبر الجباية من أهم الأدوات الاقتصادية والمالية التي تستخدمها الدول لتوجيه مسارات التنمية، حيث لم يعد دور الضريبة مقتصرًا على تحصيل الموارد المالية لتغطية النفقات العامة فحسب، بل أصبحت أداة استراتيجية للتدخل في الحياة الاقتصادية والاجتماعية. ومن هذا المنطلق، تسعى الجزائر، كغيرها من الدول النامية، إلى تبني سياسات جبائية مرنة تهدف إلى خلق مناخ استثماري جاذب يتوافق مع التحولات الراهنة.

وتعد التحفيزات الجبائية أحد الركائز الأساسية في هذه السياسة، إذ تمثل مجموعة من الامتيازات والإعفاءات التي تمنحها الدولة للمؤسسات الاقتصادية لتقليل عبئها الضريبي، مما يحفزها على زيادة وتيرة الاستثمار وتوسيع نشاطها الإنتاجي، فالمؤسسة الاقتصادية هي النواة المحركة للنمو، وهي المستهدف الأول من وراء هذه التسهيلات باعتبارها الأداة الكفيلة بخلق الثروة ومناصب الشغل.

وفي ظل سعي الجزائر لإصلاح المنظومة القانونية للاستثمار، جاء القانون رقم 18-22 ليضع حجر الزاوية لمرحلة جديدة من العلاقة بين الإدارة الجبائية والمستثمر، محاولاً تجاوز العقبات البيروقراطية وتقديم حوافز أكثر واقعية وفعالية. إن فهم أثر هذه التحفيزات يتطلب أولاً ضبط المفاهيم الأساسية المتعلقة بالمؤسسة الاقتصادية وبماهية الحوافز الجبائية في الفكر المالي والقانوني.

تتمحور إشكالية الدراسة حول التساؤل الجوهري التالي:

"ما مدى فاعلية التحفيزات الجبائية المقررة في ظل قانون الاستثمار الجديد 18-22 في دعم وترقية أداء المؤسسات الاقتصادية الجزائرية؟"

التساؤلات الفرعية:

للإحاطة بجوانب الإشكالية، يمكن تقسيمها إلى الأسئلة الفرعية التالية:

1. ما هو الإطار المفاهيمي للتحفيزات الجبائية، وما هي الخصائص التي تميز المؤسسة الاقتصادية في

الجزائر؟

2. ما هي أهم المستجدات والأنظمة التحفيزية (نظام القطاعات، المناطق، المشاريع المهيكلية) التي استحدثها قانون الاستثمار 18-22 مقارنة بالتشريعات السابقة؟

3. كيف تؤثر الإعفاءات والتخفيضات الجبائية (سواء في مرحلة الإنجاز أو الاستغلال) على الهيكل المالي والقدرة التنافسية للمؤسسة الاقتصادية؟

4. ما هو واقع استجابة المؤسسات الاقتصادية (محل الدراسة) لهذه التحفيزات، وما هي أبرز العراقيل التي تواجهها للاستفادة من هذه الامتيازات على أرض الواقع؟

فرضيات الدراسة

1. تعتبر التحفيزات الجبائية الأداة الأكثر مرونة وجذباً في يد الدولة لتوجيه الاستثمارات نحو القطاعات الاستراتيجية التي تخدم الاقتصاد الوطني.

2. جاء قانون الاستثمار 18-22 بإجراءات تبسيطية وحوافز أكثر استهدافاً (خاصة عبر نظام المناطق والقطاعات) مقارنة بالمنظومة القانونية السابقة، مما يقلص من الفجوة بين النص القانوني والواقع الاستثماري.

3. تساهم الإعفاءات الجبائية (مثل الإعفاء من الضريبة على أرباح الشركات IBS أو الرسم على النشاط المهني TAP -الملغى أو المعدل-) بشكل مباشر في تحسين مؤشرات الربحية والتمويل الذاتي لدى المؤسسة الاقتصادية.

4. رغم المزايا التي جاء بها القانون الجديد، إلا أن الاستفادة الكاملة للمؤسسات (محل الدراسة) تظل مرهونة بمدى كفاءة الإدارة الجبائية وتذليل العقبات البيروقراطية والتقنية.

أهداف الدراسة:

تتمثل الأهداف الأساسية لهذا البحث في مجموعة من النقاط الجوهرية، وهي:

✓ تأصيل المفاهيم المتعلقة بالتحفيزات الجبائية والمؤسسة الاقتصادية في الفكر الاقتصادي والتشريع الجزائري.

✓ الإحاطة الشاملة بمضامين قانون الاستثمار 18-22، واستعراض أهم المستجدات التي جاء بها في مجال الامتيازات المالية والجبائية.

✓ تحليل العلاقة بين المنظومة الجبائية المحفزة وبين استمرارية وتوسيع نشاط المؤسسات الاقتصادية.

✓ دراسة وتحليل مختلف الأنظمة التحفيزية (نظام القطاعات، المناطق، والمشاريع المهيكلية) وتبيان الفئات المستفيدة منها.

أهمية الدراسة:

✓ مواكبة التحيين التشريعي وتبرز الأهمية في كون الدراسة تتناول نصاً قانونياً حديثاً جداً وهو قانون الاستثمار 18-22، مما يجعل المذكرة مرجعاً حديثاً للطلبة والباحثين في جامعة غرداية والمكتبة الوطنية.

✓ إثراء الفكر المحاسبي والجبائي والمساهمة في توضيح المفاهيم المتداخلة بين "الامتياز الضريبي" و"الجدوى الاقتصادية" للمؤسسة في ظل التوجهات الاقتصادية الجديدة للجزائر.

✓ توفير قاعدة بيانات و تقديم تحليل نظري وتطبيقي يربط بين نصوص القانون وواقع المؤسسات الاقتصادية، مما يفتح آفاقاً لدراسات مستقبلية حول نجاعة السياسة الجبائية.

✓ ترشيد القرار للمؤسسات وتنوير أصحاب المؤسسات الاقتصادية (خاصة في منطقة غرداية والجنوب) حول كيفية الاستفادة القصوى من الإعفاءات والتخفيضات الجبائية التي جاء بها القانون الجديد.

✓ تقييم فاعلية القانون وتكمن الأهمية في محاولة قياس مدى استجابة المؤسسات لهذه التحفيزات، وهل هي كافية فعلاً لتحقيق الانعاش الاقتصادي أم أنها مجرد نصوص نظرية.

أسباب اختيار الموضوع :

1. حادثة الإطار القانوني: الرغبة في دراسة وتحليل قانون الاستثمار الجديد 22-18، الذي جاء بتغييرات جذرية مقارنة بالقوانين السابقة، ومحاولة فهم فلسفته التشريعية الجديدة.
2. الأهمية الاستراتيجية للموضوع: كون التحفيزات الجبائية تمثل العصب الحساس في جذب الاستثمارات الوطنية والأجنبية، ومحركاً أساسياً للمؤسسات الاقتصادية في ظل توجه الدولة نحو التنويع الاقتصادي.
3. الرغبة في تقييم فعالية السياسة الجبائية: محاولة معرفة مدى نجاعة هذه الإعفاءات في تخفيف الأعباء المالية عن المؤسسات، وهل تساهم فعلياً في تحسين أداء المؤسسة الاقتصادية الجزائرية.
4. الارتباط بالواقع المحلي (ولاية غرداية) محاولة إسقاط الدراسة على مؤسسات اقتصادية تنشط في البيئة المحلية بالاعتماد على معطيات من مركز الضرائب بولاية غرداية، خاصة وأن منطقة غرداية قطب اقتصادي حيوي يضم مناطق صناعية ونشاطاً استثمارياً كبيراً يمكن أن يستفيد من هذه الحوافز

منهج الدراسة

لتحقيق أهداف هذه الدراسة والإجابة على إشكالياتها، تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي بصفة أساسية، مع الاستعانة بمنهج دراسة الحالة في الجانب التطبيقي.

صعوبات الدراسة:

بناءً على (التحفيزات الجبائية وقانون 22-18)، إليك أبرز الصعوبات المتوقعة التي يمكنك ذكرها:

- حادثة القانون: بما أن قانون الاستثمار 22-18 صدر في أواخر 2022، فإن هناك ندرة في المراجع الأكاديمية (كتب، مؤلفات) التي تتناولته بالتحليل العميق، مما جعل الاعتماد الأكبر على النصوص القانونية والجرائد الرسمية.

- تأخر صدور بعض النصوص التطبيقية: قد يواجه الباحث صعوبة في فهم كيفية تطبيق بعض مواد القانون بسبب تأخر صدور أو توضيح المراسيم التنفيذية المتعلقة بها في الممارسة الميدانية.
- تشعب النظام الجبائي: تداخل القوانين الجبائية (قانون الضرائب المباشرة، قانون الرسوم على رقم الأعمال) مع قانون الاستثمار، مما يتطلب جهداً مضاعفاً للإحاطة بكل الامتيازات الممنوحة.
- صعوبة قياس الأثر: بما أن القانون حديث التطبيق، قد يكون من الصعب قياس "الأثر الاقتصادي" طويل المدى على المؤسسات في الوقت الحالي، لأن معظم المشاريع لا تزال في مراحلها الأولى.

خطة البحث:

- من خلال العرض السابق لمضمون البحث وأهميته، وللإجابة عن الإشكالية الرئيسية والأسئلة المتفرعة عنها، يمكن تقسيم هذه الدراسة إلى فصلين:
- الفصل الأول: من خلال الفصل الأول تطرقنا الى مختلف المفاهيم المرتبطة بالاستثمار و أهم التحفيزات الجبائية الممنوحة للمؤسسات الاقتصادية
 - الفصل الثاني: فقد خصص للدراسة التطبيقية وذلك من خلال دراسة حالة لمؤسسة اقتصادية، بهدف ابراز أثر التحفيزات الجبائية

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي

حول الاستثمار والتحفيزات

الجبائية

تمهيد:

شهد الفكر الاقتصادي تحولاً جذرياً في نظرة الباحثين للضريبة؛ فبعد أن كانت في الأدبيات الكلاسيكية مجرد أداة حيادية لتمويل الخزينة العامة (الضريبة الجبائية)، تطورت في الفكر الكينزي والنيوكلاسيكي لتصبح أداة تدخلية (الضريبة الاقتصادية) تهدف إلى معالجة الاختلالات وتحقيق النمو. وتشير الأدبيات المتخصصة إلى أن التحفيز الجبائي يمثل "استثناءً من القواعد العامة للضريبة"، حيث تخلت الدولة طواعية عن جزء من إيراداتها المالية مقابل تحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية بعيدة المدى.

بناءً على هذه الأدبيات، تبرز الحاجة في هذه المذكرة إلى دراسة مدى مطابقة قانون الاستثمار 18-22 لهذه النظريات، وهل استطاع المشرع الجزائري من خلاله خلق نظام تحفيزي يتجاوز الانتقادات التقليدية الموجهة للإعفاءات الجبائية، والمتمثلة في نقص الفعالية أو الهدر المالي.

وسنتطرق في دراسة هذا الفصل إلى ماهية الاستثمار وأهميته والإجراءات وفق قانون 18-22 في المبحث الأول وإلى مفهوم التحفيزات الجبائية وأنوعها وأثرها في المبحث الثاني وكذلك الدراسات السابقة في المبحث الثالث مقارنة بالدراسات الحالية

المبحث الأول: ماهية الاستثمار وأهميته

يعد الاستثمار المحرك الجوهرى لعملية التنمية الاقتصادية، والركيزة التي تعتمد عليها الدول لزيادة طاقتها الإنتاجية وخلق فرص العمل. فمن الناحية الاقتصادية، يمثل الاستثمار "التضحية بمنفعة مالية حالية ومؤكدة في سبيل الحصول على منفعة مستقبلية غير مؤكدة"، وهو بهذا المعنى عملية تراكمية لرأس المال تهدف إلى تجديد الوسائل الإنتاجية أو توسيعها.

المطلب الأول: مفاهيم حول الاستثمار

الفرع الأول : تعريف الاستثمار

يساهم الاستثمار في تنمية اقتصاديات الدول وانجاز وتطوير البنى التحتية، والرفع من كفاءة اليد العاملة، وامتصاص البطالة، وتطوير مختلف النشاطات الاقتصادية الصناعية والخدماتية.¹

شهد النظام الاقتصادي الجزائري العديد من التحولات منذ الاستقلال إلى اليوم الحاضر، حيث تميز عقده الأول بتبني إجراءات تستند إلى استكمال استعادة السيادة الوطنية في المجال الاقتصادي خاصة فيما يتعلق بالثروات الطبيعية، مما أدى إلى سيطرة القطاع العمومي على أغلب النشاطات الاقتصادية

أولاً: تعريف الاستثمار لغة: هو طلب الثمر والنماء و الزيادة، وهو مشتق من الفعل استثمر و الثمر هو ما ينتجه الشيء من منفعة أو مال، لذلك يستعمل الاستثمار للدلالة على تنمية المال وتحقيق الربح.²

وجاء في المعجم الوسيط أثمر الشيء أتى بنتيجة، واستثمر المال ثمره والاستثمار استخدام الأموال في الإنتاج.¹

¹ محمد عبد الكريم على عبد ربه، مقدمة في اقتصاديات البيئة سلسلة بيئية تصدر عن مركز البحوث والدراسات بمؤسسة جائزة زايد الدولية للبيئة، دبي، الإمارات العربية المتحدة، فيفري 2003 ، ص 09.

² ابن منظور، محمد بن مكرم، لسان العرب، المجلد الرابع، دار صادر ، بيروت، 1994، ص105

مما سبق يمكن القول أن: «الاستثمار لغة، يراد به طلب ثمر المال الذي هو ثماره ونتاجه».²

ثانيا: تعريف الاستثمار اصطلاحا

اختلف رجال الاقتصاد وكذا رجال القانون بشأن تقديم تعريف اقتصادي موحد للاستثمار فمنهم من ذهب إلى تعريفه بأنه استخدام المدخرات في تكوين الاستثمارات أو الطاقات الإنتاجية الجديدة اللازمة لعمليات إنتاج السلع والخدمات والمحافظة على الطاقات الإنتاجية القائمة أو تجديدها.³

في حين عرفه آخرون بأنه: التوظيف المنتج الرأس المال، وهو توجيه للأموال نحو استخدامات تؤدي إلى إشباع حاجات اقتصادية.⁴

كما تم تعريف الاستثمار وفق تعريفات عديدة منها أنه تخصيص رأسمال الحصول على وسائل إنتاجية جديدة أو التطوير الوسائل الموجودة لغاية زيادة الطاقة الإنتاجية ويجب التمييز بين الاستثمارات المنتجة التي ترمي للحصول على سلع إنتاجية تؤدي بدورها إلى إنتاج سلع إنتاجية جديدة أو سلع وخدمات استهلاكية، والاستثمارات غير المنتجة وهي الأموال التي ترصد الإنتاج خدمات تلبي حاجات المواطنين، كبناء مستشفى أو مدرسة.⁵

¹ إبراهيم مصطفى، أحمد حسن الزيات، حامد عبد القادر ومحمد علي النجار، المعجم الوسيط (باب الثاء)، معجم اللغة العربية، دار الدعوة، تركيا، 1989، ص 100

² قطب مصطفى سانو، الاستثمار، أحكامه وضوابطه في الفقه الإسلامي، دار النفائس للنشر والتوزيع، الأردن، 2000 ص 17

³ حسين عمر الاستثمار والعولمة المدخل إلى دراسة علم الاقتصاد، دار الكتاب الحديث، الطبعة الأولى، القاهرة. مصر، 2000، ص 37

⁴ موسى بودهان القوانين الأساسية للاستثمار في الدول المغاربية نصوص منقحة وفقا لأحدث تعديلاتها، دار مدني الجزائر، 2006، ص 10

⁵ قلي محمد قلي طارق، الأليات القانونية، لجذب الاستثمار في الجزائر، مذكرة ماستر، جامعة 8 ماي 1945 كلية الحقوق والعلوم السياسية، 1، 2023

كما عرف الاستثمار بأنه «عملية ضرورية تتطلب تدخل فعال وتنشيط لأحد المتعاملين الاقتصاديين من أجل خلق رأس المال بمعنى ثروة المستثمرة»¹.

وعرف الاستثمار أيضا بأنه امتلاك أصل من الأصول على أمل أن يتحقق من ورائه عائدا في المستقبل والاستثمار قد يكون في أصل حقيقي أو في أصل مالي².

رابعا : تعريف الاستثمار في التشريع الجزائري

صدرت منذ الاستقلال عدة تشريعات نظمت الاستثمار، لكنها لم تعتن بتقديم تعريف للاستثمار عدا الأمر رقم 03-01³، الذي يعتبر النص التشريعي الأول الذي عرج على تحديد المقصود بالاستثمار في مفهوم هذا الأمر، حسب أحكام مادته الثانية على أنه:

1 - اقتناء أصول تتدرج في إطار استحداث نشاطات جديدة، أو توسيع قدرات الإنتاج، أو إعادة التأهيل أو إعادة الهيكلة.

2- المساهمة في رأسمال مؤسسة في شكل مساهمات نقدية أو عينية.

3- استعادة النشاطات في إطار خوصصة جزئية أو كلية

وكحوصلة لما سبق يمكن تعريف الاستثمار بأنه كل نشاط اقتصادي يحدث زيادة في الطاقة الإنتاجية من

السلع والخدمات، من خلال إضافة أو تطوير أو تحديث أو توسيع ما تشتمله

الطاقة الإنتاجية من أصول مادية وغير مادية.

¹ كمال عليوش قريوع، قانون الاستثمارات في الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1999 ص 02

² مدير ابراهيم هندي، أساسيات الاستثمار في الأوراق المالية، منشأة المعارف، الإسكندرية، مصر : 1999، ص 05

2001 الجريدة الرسمية، الجمهورية الجزائرية ، العدد رقم 47، 22 أوت³

الفرع الثاني: أشكال وأنواع الاستثمارات

تتخذ الاستثمارات أشكالاً عديدة، ويمكن تقسيمها إلى عدة تقسيمات تختلف باختلاف معايير وأسس تقسيمها والزاوية التي ينظر إليها، ومن أهم هذه التقسيمات ما يأتي:

أولاً: تقسيم الاستثمارات وفقاً لنوعها

تنقسم الاستثمارات بالنظر إلى نوعها إلى صنفين هما:

1- الاستثمار الحقيقي: يسمى أيضاً بالاستثمار المادي أو المباشر أو الاقتصادي، هو استثمار في

الأصول الحقيقية يؤدي إلى زيادة تكوين رأس المال في المجتمع وزيادة طاقته الإنتاجية.

إن كل عملية إنتاج جديدة، كإنشاء وحدات جديدة أو مصنع جديد بآلاته ومعداته وتجهيزاته أو توسيع وتطوير مصنع، قائم تعتبر استثماراً حقيقياً¹، لكونها تمثل إضافة حقيقية وجديدة إلى الطاقات الإنتاجية الموجودة وإضافة أيضاً لثروات الأفراد تؤدي إلى زيادة تكوين رأس المال في المجتمع، وزيادة طاقاته الإنتاجية أو صيانتها وتجديدها لضمان استمرارها.²

تعتبر الاستثمارات حقيقية أو اقتصادية لأنها تعطي للمستثمر حق حيازة أصول حقيقية كالعقارات والتجهيزات والمعدات، ويقصد بالأصل الحقيقي كل أصل له قيمة اقتصادية في حد ذاته، وتترتب على استخدامه منفعة اقتصادية إضافية تساهم في زيادة ثروة المستثمر وكذا ثروة المجتمع بالتبعية.³

2- الاستثمار المالي أو غير المباشر يشمل الاستثمار في الأسواق المالية، شراء الأسهم والسندات من

خلال شراء حصة في رأس مال شركة ما ممثلة بأسهم، أو حصة في قرض لدى هذه الشركة تعطي مالكيها حق المطالبة بالأرباح أو الفوائد أو الحقوق الأخرى التي تقرها قوانين الاستثمار في سوق الأوراق

¹ زياد رمضان، مبادئ الاستثمار المالي والحقيقي، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 1997، من 39

² مولود كبير، واقع الإنذار في الجزائر، منشورات الحياة الصحافة الجلفة الجزائر، الطبعة الأولى، 2009 ص 68

³ زياد رمضان، مرجع سابق، ص 37

المالية، دون الحق في رقابة أو إدارة المشروع الاستثماري أو المشاركة في ذلك، بحيث تثبت الحقوق المرتبطة بهذا الاستثمار بوثائق تسمى بالأصول المالية، والتي ترتب لصاحبها الحق في الحصول على جزء من عائد الأصول الحقيقية للشركة

مصدرة الورقة المالية.¹

ثانيا: تقسيم الاستثمارات وفقا للهدف أو الغرض منها

يخضع تقسيم الاستثمارات زيادة على الاستثمارات حسب النوع إلى استثمارات بحسب الهدف منها، والتي تقسم بدورها إلى عدة أقسام.

1 - استثمارات إحلالية أو استبدالية

هي استثمارات يكون الغرض منها تطوير وتجديد أساليب وأنظمة الإنتاج، وذلك من خلال شراء معدات وآلات وتجهيزات لتعويضها واستبدالها بتلك الموجودة من قبل والمهتلكة، وتأخذ هذه العملية بالحسبان عنصرين هامين هما تحديد الأصل الأفضل مقترن بالأصل الموجود، وضبط توقيت عملية تجديد الأصول بدقة.²

2- استثمارات توسعية

تسمى أيضا استثمارات استقرائية تنجم عن زيادة الطلب على منتج معين أو خدمة معينة، مما يدفع بالمؤسسة إلى إنجاز هذا النوع من الاستثمارات التي يتمحور الغرض منها من جهة في مضاعفة مجهودات المؤسسة وتوسيع طاقاتها الإنتاجية، وذلك بإضافة منتجات جديدة أو زيادة كميات الإنتاج وتحسين النوعية والعمل على تحديث وتطوير مشاريع المؤسسة، ومن جهة أخرى تحقيق توسع في عمليات تسويق هذه المنتجات.

¹ زياد رمضان مبادئ الاستثمار المالي والحقيقي، مرجع سابق، ص 16

² رضوان وليد العمار، أساسيات الإدارة المثالية، دار الميسر، الأردن، 16، 1997، ص 117-119

3- استثمارات تطويرية

هي استثمارات تظهر بشكل أساسي في المؤسسات والمشاريع الكبيرة التي تعمل باستمرار على تثبيت وتقوية قدرتها على مواجهة المؤسسات المنافسة في مختلف الأسواق باعتمادها مشاريع تخصصها للبحث والتطوير، الغرض منها مضاعفة الإنتاج وتحسين جودته، وتخفيض مختلف التكاليف، لاسيما تكاليف الصيانة اللازمة والدورية للآلات والتجهيزات وتكاليف اليد العاملة وتكوينها المستمر، باستعمال آلات و تجهيزات ومعدات وتقنيات وأساليب جديدة ومتطورة.¹

4- استثمارات إستراتيجية

هي استثمارات الهدف منها المحافظة على استمرار وبقاء المؤسسة بين نظيراتها من المؤسسات في ظل المنافسة، وذلك عن طريق خلق شروط وظروف أكثر ملاءمة لضمان مستقبل المؤسسة، وغالبا ما تتجسد هذه الاستثمارات التي تتطلب أموالا كبيرة في إنشاء شركات جديدة ضمن مجمع كبير يضم عدة شركات متكاملة فيما بينها أو إنشاء فروع لها.

5- استثمارات الموارد البشرية

هي استثمارات تشمل العنصر البشري، لما لهذا الاستثمار من أهمية بالنسبة لنجاح أنظمة المؤسسة الإنتاجية والتوسعية الدائمة والمستقرة، فرأس المال البشري كغيره من رؤوس الأموال، قد يظهر كنفقات عند استعماله، ولكنه عامل هام من عوامل عملية الإنتاج التي تعتمد في الأساس على الكفاءات المهنية

¹ بوخلخال عائشة ، الشركات العامة في ظل قانون الاستثمار الجزائري أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه علوم في

القانون الخاص ،تخص قانون الاعمال جامعة الجزائر 1, 2022-2023 , ص 59

والخبرات والقدرات والمهارات الفنية والتكوين المناسب، لما يحققه العنصر البشري من إضافة في أرباحها وإنتاجيتها واستراتيجيتها الاقتصادية¹.

المطلب الثاني: دوافع وأهمية الاستثمار

تعد دوافع وأهمية الاستثمار من الركائز الأساسية ، فهي تربط بين رغبة المؤسسة في النمو (الدوافع) وبين الأثر الإيجابي الذي يتركه هذا النمو على الاقتصاد الوطني (الأهمية)

الفرع الأول : دوافع الاستثمار

تتمثل دوافع الاستثمار في تحقيق الربح تنمية رأس المال وتوسيع النشاط الاقتصادي إضافة الى الاستفادة من الحوافز والتسهيلات التي توفرها الدولة لتشجيع الاستثمار وينقسم الى:²

1) الدوافع الاقتصادية والمالية:

تحقيق الربح: هو الدافع الأساسي والأول؛ حيث تسعى المؤسسة لضمان عوائد مالية تفوق تكلفة رأس المال المستثمر.

تعظيم القيمة السوقية: رغبة المؤسسة في زيادة أصولها ومكانتها في السوق مما يرفع من قيمتها المالية.

تخفيض التكاليف: قد يكون الدافع هو اقتناء تكنولوجيا حديثة لتقليل تكاليف الإنتاج وزيادة الكفاءة.

2) الدوافع الضريبية

الاستفادة من الامتيازات: الرغبة في الحصول على الإعفاءات والتخفيضات الجبائية التي يمنحها قانون 18-22، مما يؤدي إلى زيادة صافي الأرباح بعد الضريبة.

¹ عوض حاج علي احمد ، منظومة مجتمع المعرفة ودورها في دعم الدخل القومي وتحقيق الامن الشامل ، مؤتمر الاستثمار في بنية المعلومات والمعرفة ، المنظمة العربية للتنمية الإدارية ، القاهرة ، الشارقة ، الامارات العربية المتحدة ، 2006، ص 41 .

² الجريدة الرسمية ، الجمهورية الجزائرية، القانون رقم 18/22 المتعلق بالاستثمار ، العدد 82، 2022، ص5

(3) الدوافع الاستراتيجية والتنافسية:

البقاء والاستمرارية: في ظل المنافسة الشرسية، تضطر المؤسسة للاستثمار لتطوير منتجاتها لضمان عدم خروجها من السوق.

الرغبة في التوسع: الدخول إلى أسواق جديدة أو زيادة الحصة السوقية الحالية.

(4) الدوافع التقنية:

مواكبة التطور التكنولوجي: اقتناء براءات اختراع أو آلات متطورة لتفادي التقادم الفني.

الفرع الثاني: أهمية الاستثمار

تتجلى أهمية الاستثمار في أبعاد متعددة تخدم الاقتصاد الكلي والجزئي:¹

1- على مستوى المؤسسة الاقتصادية (المستوى الجزئي)

- تجديد الطاقات الإنتاجية: يسمح للمؤسسة بتعويض الأصول المهتلفة بأخرى حديثة.
- تحسين المركز المالي: من خلال زيادة الأرباح وتراكم رأس المال.
- تعزيز القدرة التنافسية: تمكين المؤسسة من تقديم جودة أفضل وأسعار أقل.

2- على مستوى الاقتصاد الوطني (المستوى الكلي)

- زيادة الناتج المحلي الإجمالي (PIB): الاستثمار هو المحرك الرئيس للنمو الاقتصادي من خلال زيادة إنتاج السلع والخدمات.
- خلق مناصب الشغل: يساهم الاستثمار في امتصاص البطالة من خلال المشاريع الجديدة أو توسيع المشاريع القائمة.

¹ خليل حسين خليل دور رؤوس الأموال الأجنبية في تنمية الاقتصاديات المختلفة مع دراسة خاصة بإقليم مصر رسالة دكتوراه جامعة القاهرة مصر 2012 ص 81 .

- تحقيق التوازن الاقتصادي: يساهم في تنويع الاقتصاد وتقليل التبعية لقطاع المحروقات (وهو توجه الدولة الجزائرية الحالي)
- جلب التكنولوجيا والخبرات: خاصة في حالة الاستثمارات الأجنبية أو الشراكات، مما يساهم في نقل "المعرفة".

المطلب الثالث : إجراءات الاستثمار وفق قانون 18-22

الفرع الأول : إجراءات الاستثمار وفق قانون 18-22

تعد إجراءات الاستثمار في ظل قانون 18-22 من أهم النقاط التي ركز عليها المشرع الجزائري لإضفاء الشفافية والسرعة في معالجة الملفات، وذلك من خلال استحداث آليات رقمية ومؤسساتية جديدة.

1- تسجيل الاستثمار (الخطوة الأولى والأهم):

وفق القانون الجديد، لم يعد هناك نظام "الاعتماد" القديم الذي كان يتسم بالبيروقراطية، بل أصبح الأمر يتعلق بـ "التسجيل"¹:

جهة التسجيل: يتم تسجيل الاستثمارات لدى الوكالة الجزائرية لترقية الاستثمار وتحديدًا عبر الشباك الوحيد.

المنصة الرقمية للمستثمر: استحدث القانون "المنصة الرقمية للمستثمر" كأداة وحيدة للقيام بكل الإجراءات عن بُعد، بهدف رقمنة العملية وتقادي الاتصال المباشر بالإدارة.

شهادة التسجيل: بمجرد التسجيل، تُسلم للوكالة شهادة تسجيل الاستثمار التي تتضمن قائمة السلع والخدمات القابلة للاستفادة من المزايا، وتعتبر هذه الشهادة بمثابة "الترخيص" لبدء الاستفادة من التحفيزات.

¹ عبد العزيز قادري، الاستثمارات الدولية التحكيم التجاري الدولي - ضمان الاستثمارات، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2004، ص 412

1. دور الشبائيك الوحيدة (Guichet Unique)

أنشأ القانون الجديد ثلاثة أنواع من الشبائيك لتسهيل الإجراءات:

✓ الشباك الوحيد للمشاريع الكبرى والاستثمارات الأجنبية: يختص بالمشاريع التي تزيد قيمتها عن مبلغ معين (أو الشراكات الأجنبية)

✓ الشبائيك الوحيدة اللامركزية: تتواجد على المستوى المحلي (مثل شباك ولاية غرداية) وتختص بالاستثمارات المحلية الأخرى.

✓ الشباك الوحيد لقطاعات محددة: للمشاريع ذات الأهمية الوطنية الخاصة.

الفائدة: يجمع الشباك الوحيد ممثلي مختلف الإدارات (الضرائب، الجمارك، العقار، السجل التجاري) في مكان واحد.¹

2. إجراءات الحصول على العقار الاقتصادي

بموجب الإصلاحات المرافقة للقانون 18-22، تم فصل تسيير العقار عن الولاية ومنحه لوكالات متخصصة.

• يتم طلب العقار حصراً عبر المنصة الرقمية.

• يتم منح العقار بناءً على "شبكة تقييم" (Grille d'évaluation) شفافة تعتمد على نوع المشروع، عدد مناصب الشغل، والقيمة المضافة.

3. مراحل الاستفادة من التحفيزات الجبائية

تنقسم الإجراءات هنا إلى مرحلتين زمنيتين:

¹ صغوت احمد عبد الحفيظ، دور الاستثمار الأجنبي في تطوير احكام القانون الدولي الخاص، دار المطبوعات الجامعية الإسكندرية 2005 ص 452

مرحلة الإنجاز: تبدأ من تاريخ الحصول على شهادة التسجيل، وتتمثل الإجراءات في تقديم الشهادة لمصالح الضرائب والجمارك للحصول على الإعفاء من الحقوق الجمركية والرسم على القيمة المضافة (TVA) للسلع المقتناة.¹

مرحلة الاستغلال: بعد الانتهاء من الإنجاز، يجب على المستثمر استصدار "محضر معاينة بدء النشاط" من طرف المصالح التقنية أو الوكالة، لتبدأ فترة الإعفاء من الضرائب المباشرة

الفرع الثاني : المقارنة بين القانون 18-22 والقانون 09-16

تحت القانونين 09-16 المعدل والمتمم للأمر 01-03 و 22-18 شهدت المنظومة التشريعية للاستثمار في الجزائر تحولاً جذرياً؛ حيث انتقل المشرع من فلسفة "الرقابة والتقييد" التي طبعت قانون 2016 إلى فلسفة "الحرية، الرقمية، والاستقرار التشريعي" في قانون 2022.²

جدول (1-1) : المقارنة المباشرة والمركزة بين القانونين الفروق الجوهرية:

أوجه المقارنة	القانون القديم (09-16)	القانون الحالي (18-22)
أسلوب التسيير والملفات	ورقي تقليدي: إجراءات بطيئة وتدخل بشري مباشر يزيد من البيروقراطية.	رقمنة كاملة: إنشاء "المنصة الرقمية للمستثمر" كقناة إلزامية ووحيدة لمعالجة الملفات.
الشباك الوحيد	غير مفعل: مجرد واجهة إدارية، والمستثمر يضطر للتنقل بين الإدارات.	فعال وله سلطة القرار: يجمع ممثلي الإدارات (ضرائب، جمارك، سجل..).

¹ عيبوط محمد وعلي، الاستثمار الأجنبية في القانون الجزائري دار عومة للطباعة والنشر والتوزيع الجزائر 2012 ص 189

² القانون رقم 09-16 المؤرخ في 29 شوال عام 1437 الموافق 3 أغسطس سنة 2016، المتعلق بترقية الاستثمار، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 46، الصادرة بتاريخ 4 ذي القعدة 1437 هـ الموافق 7 أغسطس 2016 م.

أوجه المقارنة	القانون القديم (16-09)	القانون الحالي (22-18)
تسيير العقار الاقتصادي	مشئت ومجمد: كان يسير محلياً عبر لجان ولائية عانت من الانسداد	موحد ومؤتمت: يطلب العقار حصرياً عبر المنصة الرقمية وفق شبكة تقييم
المجلس الوطني للاستثمار	سلطة مطلقة: كان يملك صلاحية منح المزايا الاستثنائية	صلاحية استشارية فقط: جُرد من سلطة منح المزايا
أنظمة التحفيز والمزايا	عام وخاص: منظومة تقليدية تمنح امتيازات غير موجهة بدقة.	توجيهية دقيقة: قُسمت إلى 3 أنظمة واضحة (القطاعات ذات الأولوية، المناطق ك الجنوب والهضاب، والمشاريع المهيكلية).
الاستقرار القانوني والطعون	غير مستقر: القوانين تتغير بصفة متكررة عبر قوانين المالية، مع غياب آلية طعن مستقلة ضد الإدارة.	أمان تشريعي تام: إقرار مبدأ عدم رجعية القوانين، واستحداث اللجنة العليا للطعون لدى رئاسة الجمهورية
الاستثمار الأجنبي	مقيد: فرض قاعدة الشراكة (49/51) كشرط عام على كافة قطاعات الاستثمار	مرن وجاذب: إلغاء قاعدة (49/51) من قانون الاستثمار

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على دراسة مقارنة بين: المواد (3، 4، 7، 9، 19، 32) من

القانون رقم 16-09 المتعلق بترقية الاستثمار (ج. ر، العدد 46)؛ والمواد (4، 7، 10، 13، 14، 18)

من القانون رقم 22-18 المتعلق بالاستثمار (ج. ر، العدد 50).

يمثل الانتقال من القانون 16-09 إلى القانون 22-18 تحولاً جذرياً في بيئة الاستثمار في

الجزائر؛ حيث حلت الرقمنة الشاملة عبر "المنصة الرقمية للمستثمر" بديلاً للإجراءات الورقية

البيروقراطية، وتقل دور الشباك الوحيد ليمتلك سلطة القرار المباشر بدلاً من كونه واجهة إدارية تشتت المستثمر.¹

كما أنهى القانون الحالي مركزة القرارات بتجريد المجلس الوطني للاستثمار من سلطة منح الامتيازات الاستثنائية، وحول ملف العقار الاقتصادي من اللجان الولائية التي عانت من الانسداد إلى آلية طلب رقمية وموحدة تخضع لشبكة تقييم موضوعية وعلاوة على إعادة هندسة الحوافز وتوجيهها بدقة عبر ثلاثة أنظمة واضحة (القطاعات، المناطق، والمشاريع المهيكلية)، منح القانون أماناً تشريعياً تاماً للمستثمر من خلال إقرار مبدأ "عدم رجعية القوانين" واستحداث لجنة عليا للطعون لدى رئاسة الجمهورية، بالتوازي مع تحرير الاستثمار الأجنبي وإلغاء قاعدة الشراكة (49/51) كشرط عام، مما ينقل المنظومة من منطق "الرقابة والتسيير الإداري" إلى منطق "الحرية والجذب الاقتصادي"

المبحث الثاني: ماهية التحفيزات الجبائية وأهميتها

تعد التحفيزات الجبائية من أهم الوسائل التي تعتمد عليها الدولة لتشجيع الاستثمار وتنشيط الاقتصاد، وذلك من خلال منح امتيازات واعفاءات ضريبية للمؤسسات والأفراد قصد دعم المشاريع الاستثمارية.

المطلب الأول: مفهوم التحفيزات الجبائية

الفرع الأول: تعريف الحوافز الجبائية

تعتبر الحوافز الجبائية أي ميزة إعفاء، عبء ضريبي مؤجل تمنحها الدولة، بدلاً من الدعم المدرج في الميزانية الدافع الضرائب نتيجة لتطبيق شرط قانوني وتنظيمي وتعاقدي أو ممارسة تنتقص من القانون

¹ القانون رقم 22-18 المتعلق بالاستثمار، الجريدة الرسمية، العدد 50، 2022 (مقارنة بالقانون الملغى رقم 16-09 المتعلق بترقية الاستثمار، الجريدة الرسمية، العدد 46، 2016).

العام. " هو جانب من جوانب السياسة الضريبية للحكومة مصممة لتحفيز أو تشجيع نشاط اقتصادي معين عن طريق تقليل مدفوعات الضرائب.

إن الحوافز الجبائية تعتبر إنفاق الضريبي يتوافق مع خسارة الإيرادات الضريبية الناتجة عن تنفيذ أحكام خاصة لا تنقيد بما يسمى "المعيار المرجعي" يتم تنفيذه على وجه الخصوص بهدف تشجيع سلوك اقتصادي معين أو منح إعانة لمجموعة اجتماعية بالنسبة للمكلف الذي يستفيد منه ويؤدي إلى تخفيض عبته الضريبي مقارنة بما سينتج عن التطبيق الكامل للمعيار.¹

أو هو مساعدة مالية مباشرة لمنحها الدولة ضمن سياستها الاقتصادية المنتهجة إلى الأعوان الاقتصاديين الذين يلتزمون بمعايير وشروط محددة قصد توجيههم نحو الأنشطة والقطاعات الاقتصادية التي ترغب الدولة بتشجيعها ودفع عجلة التنمية فيها.

تمثل الحوافز الجبائية إحدى أدوات السياسة المالية للدولة التي تستخدمها لتشجيع الاستثمارات والتأثير عليها وتوجيهها بالشكل الذي يتفق مع السياسة الاقتصادية والاجتماعية للدولة

وكاستنتاج من التعاريف السابقة يمكن اعتبار الحوافز الجبائية نفقات جبائية مباشرة الناتجة عن الاستثناءات الضريبية أو التخفيضات الضريبية أو الإعفاءات الضريبية المقدمة من خلال نصوص تشريعية وتشبه الحوافز الجبائية نفقات الميزانية أكثر من الضرائب وهنا يجب التمييز بين الحوافز الجبائية والغير الجبائية

الحوافز غير الجبائية:

¹ كردودي سهام موسى سهام، الاتفاق الجبالي وعلاقته بمشاريع دعم الدولة التطوير الاستثمار في الجزائر، مجلة إضافات اقتصادية المجلد 30 4 العدد 2، 2020، ص 30

هي النفقات المباشرة والجهود الأخرى التي تبذلها السلطات لخفض تكلفة الاستثمارات، هذه السياسات لها تكاليف وفوائد متفاوتة للحكومات عند اختيار سياسات الحوافز يجب على الحكومات أن توازن بين تكاليفها المحتملة والفوائد المحتملة.

النظام الضريبي العام والحوافز الجبائية:

النظام العام أو نظام الضريبة المرجعية هو المفتاح لتحديد الحوافز الجبائية. وتعني هذه المبادئ الأساسية الضريبة معينة من الخصوصيات في جرد الحوافز الجبائية هو أنها لا تحتوي على تعريف للنظام المرجعي رغم أن هذا المفهوم موجود في جوهر تعريف الحوافز الجبائية بدءاً مما لا يعتبر حافزاً جبائياً.¹

المطلب الثاني: أنواع التحفيزات الجبائية

يمكن تقسيم الحوافز الجبائية إلى أربع (04) مجموعات، الأولى تتضمن الحوافز ذات الطابع المالي، الثانية ذات الطابع النقدي، الثالثة الحوافز ذات الطابع التمويلي، أما الحافز الأخير فهو خاص بمنح العقار الاستثمار، ويتعلق الأمر بالإعفاءات الجبائية، التخفيضات الضريبية نظام التثبيت الضريبي، نظام الإهلاك، والمعاملة الضريبية للخسائر.

الفرع الأول : الحوافز ذات الطابع المالي

1- الإعفاءات الجبائية:

عبد الغني البوطي، النظام الحقيقي للتحفيزات الجبائية في الجزائر، مذكرة ماستر، جامعة قاصدي مرباح ورقلة،¹

هي عبارة عن إسقاط حق الدولة عن المؤسسات في مبلغ الضرائب المستحق عليها مقابل الالتزام بنشاط اقتصادي معين في منطقة معينة أو في ظروف معينة¹

وتعرف أيضا بأنها عدم فرض الضريبة على رأسمال معين بشكل مؤقت أو دائم ويكون ذلك في إطار القانون فالدولة تعتمد سياسة التنازل عن حقها في تحصيل الضريبة لتحقيق أهدافها التنموية بكافة أبعادها الاقتصادية الاجتماعية والسياسية، وتلجأ الدول إلى هذا الأمر لاعتبارات تقدرها بنفسها وبما يتلاءم مع ظروفها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية. ويكون الإعفاء إما دائم أو مؤقت.

1-1- الإعفاء الدائم:

وهو عدم دفع المكلف الضريبة معينة أو مجموعة من الضرائب والرسوم طوال حياة المشروع، وتمنح الدولة هذا الإعفاء إلى أنشطة محدودة وتكون موجهة المناطق وفئات معينة. كما يقصد به إسقاط حق الدولة في تحصيل الضرائب من المكلف بها مادام بسبب الإعفاء قائما، ويخص النشاطات والقطاعات التي تهدف إلى تحقيق الانتعاش الاقتصادي والاجتماعي على المدى البعيد.

2_1- الاعفاء المؤقت:

ويعرف بالإعفاء الزمني، بحيث تستفيد المؤسسة من اعفاء جزئي أو كلي من بعض الضرائب لفترة محددة، يبدأ حساب مدة الاعفاء حسب ما تجددته الدولة، وبعد انتهاء هذه الفترة تعود المؤسسة لدفع الضرائب بشكل عادي²

2- التخفيضات الضريبية :

¹ عبد الحميد قدي، السياسية الجبائية وتأهيل المؤسسة، الملتقى الدولي حول تأهيل المؤسسة الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، أيام 29-30 أكتوبر 2001.

² جبارة نجوى، دريد آية، دور التحفيزات الجبائية في دفع عملية الاستثمار على ضوء القانون 22_18

تعتبر التحفيضات الضريبية من أبرز الوسائل التي تعتمد عليها الدولة ضمن سياستها التحفيزية لتشجيع الاستثمار وتنمية النشاط الاقتصادي ، اذ تقوم على تخفيف العبء الضريبي المفروض على المؤسسات أو المستثمرين من خلال تقليص نسبة الضريبة أو منح خصومات على بعض الضرائب والرسوم ، وتهدف هذه التحفيضات الى تحسين القدرة المالية للمؤسسات وتشجيعها على توسيع مشاريعها وزيادة الإنتاج وخلق مناصب الشغل، كما تساهم في استقطاب رؤوس الأموال وتحسين مناخ الاستثمار، خاصة في القطاعات التي توليها الدولة أهمية اقتصادية وتنموية ، لذلك تعد التحفيضات الجبائية أداة فعالة لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية ودعم تنافسية المؤسسات الاقتصادية .

1-2- التحفيضات في معدلات الضريبة:

وهو ما يصطلح عليه أحيانا بالمعدلات التمييزية وتعنى بذلك تصميم جدول المعدلات (الأسعار) الضريبية بحيث يحتوي على عدد من المعدلات يرتبط كل منها بنتائج محددة للعمليات المشروع، فقد ترتبط هذه المعدلات عكسيا مع حجم المشروع، أو مع حجم المستخدم فيه من العمالة الوطنية، أو مع أحجام التصدير من منتجات المشروع، أو مع مدى مساهمته في تحقيق التنمية الاقتصادية، فتزداد المعدلات تدريجيا كلما انخفضت نتائج عمليات الاستثمار والعكس صحيح ولعل أهم محال نجح فيه هذا النوع تحال إنشاء المناطق الصناعية الحرة.

2-2- التخفيض في الوعاء الضريبي

هو استبعاد قيمة معينة من المادة الخاضعة للضريبة عند حساب هذه الأخيرة، كما هو معمول به في بعض التشريعات كالضريبة على الدخل الإجمالي، ويمكن التوسع في تطبيق أسلوب الخصومات في وعاء الضرائب على حساب التحفيز الضريبي، وهي التي تعترض الخروج عن الأصل من حيث خضوع

المستثمر للضريبة وهو الأمر الذي يمس مبدأ عمومية الضرائب، أما نظام الخصومات فيفترض عدم إدراج المبالغ المخصصة¹

الفرع الثاني: الحوافز ذات الطابع النقدي

الحوافز الجبائية ذات الطابع النقدي هي من الوسائل التي تعتمد عليها الدولة لدعم الاستثمار، حيث تقدم للمستثمرين مساعدات مالية مباشرة كالإعانات والمنح والقروض الميسرة بهدف تخفيف التكاليف وتشجيع انشاء المشاريع الاقتصادية وتوسيعها، مما يساهم في دفع عجلة التنمية الاقتصادية.

1 - الإعانات الممنوحة من قبل الدولة:

قد تلجأ الدولة إلى منح أو تقديم مساعدات وتسهيلات للمستثمرين بغرض إنجاز مشاريعهم الاستثمارية، إذا ما تعلق الإنجاز بالمناطق التي تتطلب تنميتها مساهمة خاصة من قبل الدولة، بحيث يتم التكفل بأشغال التهيئة بصفة كلية أو جزئية، كالربط بشبكات الكهرباء، الغاز، الماء، والطرق... وغيرها.

2 - نظام التعويض:

من بين الحوافز النقدية المعترف بها للمستثمرين والتي تشكل التزاما أصلها على عاتق الدولة المستقبلية للاستثمارات تقديم تعويض للمستثمرين نتيجة تعرض مشاريعهم الاستثمارية لأخطار غير تجارية تشمل أخطار سياسية كالتأميم، نزع الملكية، التعدي أو الاستيلاء غير المحور وغيرها، ويشترط أن يكون مقدار التعويض متناسبا مع حجم الضرر بحيث يحقق العدل والإنصاف، وهو ما نص عليه الدستور الجزائري في نص المادة 22 منه بقوله: الا يتم نزع الملكية إلا في إطار القانون، ويترتب عليه تعويض عادل ومنصف.²

¹ ان طارق دجاج المالية العامة، دار الصفاء النشر والتوزيع، عمان، 1999، من 88

² أنظر المادة 21 من الرسوم التشريعي رقم 93-12 المؤرخ في 5 أكتوبر 1993، والتعلق بترقية الاستثمار، جينة العدد

64 المدرجة في 1993 ص 10

فنظام التعويض هو حق مشروع ومكفول قانوناً من حيث المبدأ، لوجود عدة مؤشرات وأسانيد مرجعية تجعله من التصرفات المشروعة، غير أن الإشكال المطروح يكمن في كيفية تقييم وتقدير قيمة التعويض.

3 حرية انتقال رؤوس الأموال:

يعتبر الحق في حرية إنتقال رؤوس الأموال من أهم الضمانات التي تمنحها الدولة المضيفة للمستثمر الأجنبي بحيث أن إنشاء إستثمارات أجنبية يستلزم وجود رؤوس أموال على المستوى الدولي، وذلك من خلال تحويل المستثمر أمواله النقدية إلى الدولة المضيفة، ويشمل نطاق هذا المبدأ بصفة عامة رأس مال المستثمر والعائدات الناتجة عنه، وكذا المداخيل الحقيقية الصافية الناتجة عن التنازل.

وتطبيق مضمون مبدأ حرية حركة رؤوس الأموال يتجسد تطبيقه في القانون الجزائري بطريقتين، الأولى تتجلى مبدئياً في حرية التحويل من الجزائر إلى الخارج بغية إنشاء استثمارات وطنية بالخارج عن طريق التحويل.¹ أما الثانية فتأخذ شكل التحويل من الخارج إلى الجزائر، الإقامة استثمارات بها مع ضمان الحق في إعادة تحويل الأرباح وعائدات رؤوس الأموال الأصلية إلى دولة المستثمر الأجنبي.

الفرع الثالث: الحوافز ذات الطابع التمويلي

تلجأ بعض الدول إلى إعتماد الحوافز التمويلية القائمة أساساً على الإعانات، الإسهامات، الفروض والتسهيلات المصرفية باختلافها والتي من شأنها مواكبة التنافس الذي تفرضه الدول العظمى المتقدمة في هذا المجال من خلال احتكارها على هذا النوع من التحفيز التمويلي لتوفرها على الإمكانيات والقدرات المالية الكافية لتغطية هذه الاستثمارات الأجنبية.

¹ القانون رقم 01-16 المؤرخ في 6 مارس سنة 2016 التصميم التعديل الدستوري الجزائري جرة لعدد 14، المدرجة في 7 مارس 2016

وهو ما جعل العديد من الدول وخاصة العربية منها إلى قيامها بتبني هذا النوع من الحوافر وذلك من خلال منحها قروضاً مالية لفائدة الاستثمارات الأجنبية، بالإضافة لتوفيرها لمجموعة من التسييريات والتسهيلات البنكية المصرفية لتحقيق عملية إقتناء العملة الصعبة داخل نطاق هذه الدول المصلحة هذه الاستثمارات.¹

والمقصود بالحوافز التمويلية هو منح المستثمر الأجنبي تسهيلات إئتمانية مدعمة من قبل الدول المضيفة للاستثمار، مع تزويده بقروض مالية للمساهمة في تمويل مشاريعه الاستثمارية وذلك وفق شروط تيسيره والتمويل هنا قد يكون بتوفير الأموال مباشرة للمشروع في شكل منح استثمارية، أو إعانات حكومية، أو قروض بنكية بفوائد منخفضة أو بدون فوائد.

المطلب الثالث: أهمية وأثر التحفيزات الجبائية

تعتبر أهمية وأثر التحفيزات الجبائية الجسر الرابط بين النص القانوني والواقع الاقتصادي. فالمشرع لا يمنح الإعفاءات لمجرد المنح، بل لتحقيق سلسلة من الآثار المتتابة التي تبدأ من ميزانية المؤسسة وصولاً إلى مؤشرات الاقتصاد الكلي.

الفرع الأول : أهمية التحفيزات الجبائية

تكمن أهمية هذه التحفيزات في كونها أداة استراتيجية متعددة الأبعاد:

أداة لتوجيه الاستثمار: تسمح للدولة بتوجيه رؤوس الأموال نحو قطاعات محددة (مثل الفلاحة، المناجم، أو الطاقات المتجددة) عبر منحها امتيازات أكبر من غيرها.

¹ رمضان صديق محمد، الضمانات القانونية والحوافر الضريبية لتشجيع الاستثمار، دار النهضة العربية القاهرة 1998،

أداة لتحقيق التوازن الإقليمي: تبرز أهميتها في تنمية المناطق المعزولة أو مناطق الجنوب (مثل ولاية غرداية)، حيث تُمنح تحفيزات إضافية (نظام المناطق) لتعويض نقص البنية التحتية وجذب المستثمرين إليها.¹

تخفيض تكلفة الاستثمار الأولية: تساهم في تقليل الأعباء المالية عند بداية المشروع (إعفاء من حقوق الجمارك و TVA على التجهيزات)، مما يقلل من حجم القروض التي يحتاجها المستثمر.

دعم القدرة التنافسية: الإعفاء الضريبي يسمح للمؤسسة بخفض أسعار منتجاتها أو زيادة جودتها، مما يجعلها قادرة على منافسة المنتجات المستوردة.

الفرع الثاني: أثر التحفيزات الجبائية

ينقسم الأثر إلى جانبين؛ أثر إيجابي مرجو (مستهدف) وأثر قد يكون سلبياً في بعض الحالات:

1. الأثر المالي والاقتصادي (الإيجابي):

أثر التمويل الذاتي: من خلال الإعفاء من الضرائب على الأرباح (IBS)، تتوفر لدى المؤسسة سيولة إضافية يمكن إعادة استثمارها لتوسيع النشاط بدلاً من توجيهها للخزينة العمومية.

أثر التشغيل: الحوافز الجبائية غالباً ما تكون مشروطة بخلق مناصب شغل، مما يساهم في خفض معدلات البطالة وتكوين يد عاملة مؤهلة.

أثر جلب العملة الصعبة: خاصة عندما تُمنح التحفيزات للمؤسسات المصدرة، مما يساهم في تحسين ميزان المدفوعات.

¹ إبراهيم يامة، الحوافز الجبائية في التشريع الجزائري ودورها في ترقية الاستثمار خارج المحروقات، مجلة الحقيقة، المجلد

2. الأثر على الخزينة العمومية (أثر الإنفاق الضريبي)

يؤدي منح التحفيزات إلى انخفاض الإيرادات الجبائية للدولة في الأمد القصير، لكن يُنتظر أن يُعوض هذا النقص في الأمد المتوسط والبعيد من خلال اتساع الوعاء الضريبي (ظهور مؤسسات جديدة ستدفع ضرائب مستقبلاً) وانتعاش النشاط الاقتصادي العام.¹

المبحث الثالث: الدراسات السابقة

تتناول الدراسات السابقة مختلف الأبحاث التي عالجت موضوع الدراسة من زوايا متعددة، بهدف الاستفادة من نتائجها وتجديد موقع الدراسة الحالية بينها، وفي هذا السياق سيتم تقسيم هذه الدراسات الى دراسات الى دراسات وطنية وأجنبية.

المطلب الأول: الدراسات الوطنية

أهم الدراسات الوطنية التي تناولت هذا الموضوع، مقسمة حسب الزاوية التي تناولتها:

الفرع الأول: الدراسات التي تناولت التحفيزات في القوانين السابقة

دراسة (الخضر، 2017) - جامعة ورقلة:

العنوان: "أثر الحوافز الجبائية في تشجيع الاستثمارات الخاصة في الجزائر - دراسة حالة ولاية ورقلة".

المحتوى: تناولت الدراسة مدى استجابة القطاع الخاص للإعفاءات الممنوحة في ظل قانون 09-16.

النتيجة: خلصت إلى أن التحفيزات الجبائية تساهم في خفض تكاليف الاستثمار، لكنها تواجه عوائق بيروقراطية وإدارية تحدّ من أثرها²

¹ إبراهيم يامة، مرجع سابق ص 120-125

² دراسة لخضر 2017، بعنوان، أثر الحوافز الجبائية في تشجيع الاستثمارات الخاصة في الجزائر - دراسة حالة ولاية ورقلة، جامعة قاصدي مرباح ورقلة

دراسة (كمال، 2019) - جامعة الجزائر

العنوان: "فعالية النظام الجبائي الجزائري في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر".

المحتوى: ركزت على الجانب القانوني والجبائي الموجه للمستثمر الأجنبي.

النتيجة: أكدت أن الاستقرار التشريعي أهم لدى المستثمر من حجم الإعفاءات ذاتها¹

الفرع الثاني الدراسات الحديثة حول قانون الاستثمار الجديد 18-22

دراسة (عبد القادر وآخرون، 2023) - مجلة الدراسات الحقوقية:

العنوان: "قراءة تحليلية للمستجدات التشريعية في قانون الاستثمار 18-22".

المحتوى: ركزت على الجوانب الإجرائية المستحدثة مثل "المنصة الرقمية" و "الشبابيك الوحيدة".

النتيجة: اعتبرت أن القانون الجديد يمثل ثورة إجرائية تهدف إلى إنهاء البيروقراطية في منح الامتيازات

الجبائية.²

دراسة (صالح، 2024) - جامعة غرداية:

العنوان: "دور نظام المناطق في قانون الاستثمار 18-22 في تحقيق التنمية المحلية بالجنوب الجزائري".

المحتوى: دراسة متخصصة في كيفية استفادة ولايات الجنوب من الحوافر الإضافية الممنوحة للمناطق

التي توليها الدولة أهمية خاصة.

النتيجة: أبرزت أن التحفيزات الجبائية الموجهة للجنوب هي الأعلى (تصل لـ 10 سنوات إعفاء)، مما

يخلق ميزة تنافسية لولاية مثل غرداية.¹

¹دراسة كمال، فعالية النظام الجبائي الجزائري جذب الاستثمار الأجنبي المباشر ، مذكرة ماستر ، جامعة الجزائر ، الجزائر ، 2019،

² عبد القادر وآخرون، قراءة تحليلية للمستجدات التشريعية في قانون الاستثمار 18-22 ، مجلة الدراسات الحقوقية ، 2023، ص37،

الفرع الثالث: دراسات حول المؤسسات الاقتصادية (الجانب المالي)

دراسة (نادية، 2022) - جامعة سطيف:

العنوان: "أثر الإعفاءات الضريبية على الهيكل المالي للمؤسسات المتوسطة".

المحتوى: دراسة محاسبية بحتة حول كيفية تأثير الوفر الضريبي على "قدرة التمويل الذاتي" (CAF) للمؤسسة.

النتيجة: أثبتت أن المؤسسات التي تستفيد من الإعفاءات تخصص مبالغ أكبر لتجديد معداتها الإنتاجية.²

المطلب الثاني: الدراسات الأجنبية

الفرع الأول: الدراسات الأجنبية

أهم الدراسات الأجنبية التي تناولت هذا الموضوع:

أولاً: الدراسات العربية (التجارب المقارنة)

دراسة (السيد، 2021) - مصر:

العنوان: "أثر الحوافز الضريبية في جذب الاستثمار الأجنبي وتوطين الصناعة - دراسة مقارنة".

المحتوى: تناولت الدراسة التجربة المصرية في ظل قانون الاستثمار الجديد، وكيف ساهمت "المناطق الحرة" و"المناطق الاستثمارية" في دعم المؤسسات.

النتيجة: خلصت إلى أن الحوافز الضريبية تكون فعالة فقط عندما ترتبط باستقرار سياسي وتشريعي.³

دراسة (العتيبي، 2019) - الأردن:

¹دراسة صالح، دور نظام المناطق في قانون الاستثمار 22-18 في تحقيق التنمية المحلية بالجنوب الجزائري، مذكرة ماستر، جامعة غرداية، الجزائر، 2024

²نادية، أثر الإعفاءات الضريبية على الهيكل المالي للمؤسسات المتوسطة، دراسة مقدمة بجامعة سطيف، 2022، ص2،

³دراسة السيد، أثر الحوافز الضريبية في جذب الاستثمار الأجنبي وتوطين الصناعة، مذكرة ماستر، مصر، 2021

العنوان: "دور الإعفاءات الضريبية في تحسين الأداء المالي للشركات المساهمة".

المحتوى: دراسة إحصائية حول أثر خفض ضريبة الدخل على معدلات نمو الشركات.

النتيجة: أثبتت وجود علاقة طردية قوية بين الإعفاءات الضريبية وبين زيادة الإنفاق الرأسمالي

(الاستثماري) للمؤسسات.¹

ثانياً: الدراسات الدولية (باللغات الأجنبية/مترجمة)

دراسة منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD, 2020):

العنوان: "Tax Incentives and the Décision to Invest".

المحتوى: دراسة شاملة حول كيفية تأثير الضرائب على قرارات المديرين في المؤسسات الاقتصادية الكبرى.

النتيجة: أشارت إلى أن "الحوافز المستهدفة" (الموجهة لقطاعات محددة مثل التكنولوجيا) أكثر نجاعة من "الحوافز العامة".²

دراسة (James, 2013) - البنك الدولي (World Bank):

العنوان: "Tax Incentives: Seeking Efficiency".

المحتوى: ركزت على مفهوم "الإنفاق الضريبي" وهل تحقق الحوافز أهدافها أم أنها مجرد هدر للمال العام.

النتيجة: أكدت على ضرورة وجود "نظام مراقبة وتقييم" للحوافز للتأكد من أن المؤسسات تخلق فعلاً مناصب شغل مقابل الإعفاءات.³

¹ العتيبي، دور الإعفاءات الضريبية في تحسين الأداء المالي للشركات المساهمة، دراسة منشورة، الأردن 2019

² منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD، الحوافز الضريبية وقرار الاستثمار، دراسة دولية، 2020

المطلب الثالث: مقارنة بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة

من خلال استعراض الدراسات الوطنية والأجنبية السابقة، يمكن تحديد أوجه التشابه والاختلاف ونقاط التميز في هذه الدراسة وفق المحاور التالية:

1. من حيث المحتوى الموضوعي (المتغيرات)

أوجه التشابه: تتفق دراستنا مع أغلب الدراسات السابقة في تناول "التحفيزات الجبائية" كمتغير مستقل، و"المؤسسة الاقتصادية" أو "الاستثمار" كمتغير تابع.

أوجه الاختلاف: ركزت الدراسات السابقة (مثل دراسة لخضر 2017) على القوانين القديمة (16-09 وما قبله)، بينما تتميز دراستنا بالتركيز الحصري على قانون الاستثمار الجديد 22-18، وتحليل الأنظمة المستحدثة فيه (نظام المناطق، نظام القطاعات، نظام المشاريع المهيكلية)

2. من حيث النطاق الزمني والمكاني

النطاق الزمني: الدراسات السابقة أصبحت "تاريخية" نوعاً ما لأنها عالجت نصوصاً قانونية تم إلغاؤها، أما دراستنا فهي دراسة آنية تواكب التحول الاقتصادي الجديد في الجزائر (رؤية 2030)

النطاق المكاني: بينما ركزت دراسات أجنبية على بيئات استثمارية مختلفة (مصر، الأردن، أو دول الـ OECD)، تركز دراستنا على البيئة الجزائرية، وبالتحديد على واقع المؤسسات في ولاية غرداية، مما يمنحها خصوصية محلية تفتقر إليها الدراسات العامة.

3. من حيث الإجراءات والآليات

انفردت دراستنا عن الدراسات السابقة في معالجة "الرقمنة" كآلية للاستفادة من الحوافز، حيث تتناول "المنصة الرقمية للمستثمر" و"الشبابيك الوحيدة" بصيغتها الجديدة التي لم تكن موجودة في الدراسات التي سبقت سنة 2022.

تكمن القيمة المضافة لدراستنا (الفجوة التي سنملؤها) في النقاط التالية:

تحديث المادة العلمية: تقديم قراءة أكاديمية حديثة لنصوص قانونية لم تشبع بحثاً بعد (قانون 18-22)

الجانب الميداني: قياس مدى استجابة المؤسسات الاقتصادية فعلياً لهذه التحفيزات في ظل الظروف

الاقتصادية الحالية (ما بعد الجائحة وفي ظل إصلاحات المنظومة الجبائية)

توضيح المسار الإجرائي: تبسيط خطوات الاستفادة من الحوافز من "التسجيل" إلى "الاستغلال" وفق

المنظومة الرقمية الجديدة.

الجدول رقم (1-2): ملخص للمقارنة

وجه المقارنة	الدراسات السابقة	الدراسة الحالية
المرجع القانوني	قوانين الاستثمار الملغاة (09-16، 03-01)	قانون الاستثمار الجديد 18-22
الآليات الإدارية	آليات تقليدية (لجنة ANDI،	آليات حديثة (AAPI، المنصة الرقمية)
التركيز الجغرافي	دراسات وطنية عامة أو دولية	دراسة حالة مؤسسات ولاية غرداية
الهدف البحثي	وصف الحوافز الجبائية بشكل عام	قياس فعالية الحوافز في ظل "الإصلاح الاقتصادي"

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على الوثائق المقدمة من طرف المؤسسة

خلاصة الفصل الأول:

نستخلص من دراستنا لهذا الفصل أن الاستثمار يمثل الركيزة الأساسية للنمو الاقتصادي، وهو عملية معقدة تتطلب بيئة قانونية وجبائية محفزة لضمان استمرارية المؤسسات الاقتصادية وتوسيع نشاطها. وقد تبين لنا أن المشرع الجزائري يسعى جاهداً لتكييف مفهوم الاستثمار مع التوجهات الاقتصادية الحديثة، من خلال الانتقال من مجرد منح امتيازات عشوائية إلى تبني نظام "الحوافز المستهدفة".

كما توصلنا من خلال تحليل أدبيات التحفيز الجبائي إلى النتائج التالية:

أن الحوافز الجبائية ليست مجرد تنازل عن إيرادات الدولة، بل هي استثمار سيادي تهدف من خلاله الدولة إلى المقايضة بين الإعفاء الضريبي الحالي وبين خلق مناصب شغل وثروة مستقبلاً.

أن نجاعة هذه الحوافز لا تتوقف عند حدود النص القانوني فقط، بل ترتبط بمرونة الإجراءات الإدارية وسرعة معالجة الملفات، وهو ما حاول قانون الاستثمار 2016-22 تداركه عبر الرقمنة والشبابيك الوحيدة.

أن تطور المنظومة الجبائية في الجزائر يعكس رغبة حقيقية في الخروج من اقتصاد الريع عبر منح أولوية للقطاعات الاستراتيجية والمناطق التنموية (كولايات الجنوب).

الفصل الثاني: الدراسة الميدانية

تمهيد:

تعتبر السياسة الجبائية إحدى الركائز الأساسية التي تعتمد عليها الدولة لتوجيه الاقتصاد الوطني، وتحقيق التنمية المستدامة، ولم تعد الضرائب مجرد أداة لجباية الأموال وتغذية الخزينة العمومية فحسب، بل تحولت إلى وسيلة اقتصادية وتوجيهية هامة من خلال ما يُعرف بـ " التحفيزات الجبائية "، وتهدف هذه الامتيازات والإعفاءات بشكل مباشر إلى دعم المؤسسة الاقتصادية، وتخفيف أعبائها المالية، وتحفيزها على الاستثمار والإنتاج والابتكار، باعتبارها المحرك الرئيسي للنمو الاقتصادي.

وللانتقال من الجانب النظري للموضوع إلى الواقع التطبيقي، ولأجل قياس الأثر الحقيقي والفعلي لهذه التحفيزات على أداء واستمرارية المؤسسات الاقتصادية الجزائرية، تقتضي الدراسة المنهجية إسقاط المفاهيم النظرية على أرض الواقع.

المبحث الأول: تقديم عام الوكالة الوطنية لترقية الاستثمار الشباك الوحيد

غرداية

تعد الوكالة الوطنية لترقية الاستثمار من أهم الهيئات العمومية المكلفة بتشجيع وتسهيل الاستثمار في الجزائر، حيث تعمل على مرافقة المستثمرين وتوفير مختلف التسهيلات الإدارية، وبشكل الشباك الوحيد اللامركزي بغرداية فضاءً موحدًا يهدف إلى تسريع إجراءات إنشاء المشاريع الاستثمارية وتقديم الخدمات اللازمة للمستثمرين في الولاية.

المطلب الأول: تعريف الوكالة الوطنية لترقية الاستثمار الشباك الوحيد غرداية

هي مؤسسة عمومية ذات طابع إداري، تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي. تعمل تحت وصاية الوزير الأول، تختص بدعم ومرافقة المستثمرين الوطنيين والأجانب في تجسيد مشاريعهم الاستثمارية.

يتجلى دور الوكالة الوطنية لترقية الاستثمار الشباك الوحيد فيما يلي:

- ✓ ترقية وتنمين الاستثمار في الجزائر وكذا في الخارج وجاذبية الجزائر، بالاتصال مع الممثلات الدبلوماسية والقنصلية الجزائرية بالخارج؛
- ✓ إعلام أوساط الأعمال وتحسيسهم؛
- ✓ ضمان تسيير المنصة الرقمية للمستثمر؛
- ✓ تسجيل ملفات الاستثمار ومعالجتها؛
- ✓ مرافقة المستثمر في استكمال الإجراءات المتصلة باستثماره؛
- ✓ تسيير المزاياء، بما فيها تلك المتعلقة بحافظة المشاريع المصرح بها أو المسجلة قبل تاريخ إصدار

القانون 18-22؛

✓ متابعة مدى تقدم وضعية المشاريع الاستثمارية⁴⁴.

المطلب الثاني: الشبائيك الوحيدة

1. الشباك الوحيد للمشاريع الكبرى والاستثمارات الأجنبية ذو الاختصاص الوطني:

تم إنشاء الشباك الوحيد ذو الاختصاص الوطني والمخصص للمشاريع الكبرى و المشاريع الأجنبية، بغرض تسهيل الإجراءات الإدارية و كذا جذب الاستثمارات الأجنبية.

يعتبر هذا الشباك المحاور الوحيد للمستثمر ويكلف بمهمة المرافقة في تنفيذ كل الإجراءات اللازمة لتجسيد المشاريع الاستثمارية الكبرى والاستثمارات الأجنبية.

يدرس الشباك:

✓ الاستثمارات المهيكلّة: المؤهلة على أساس المعايير المحددة في التنظيم ساري المفعول

✓ الاستثمارات الأجنبية: الاستثمارات التي يملك رأسمالها كلياً أو جزئياً من طرف أشخاص طبيعيين أو معنويين أجنب.

✓ المشاريع الكبرى: الاستثمارات التي تساوي أو يفوق مبلغها ملياري (2) دينار جزائري (2.000.000.000 دج).

2. الشبائيك الوحيدة اللامركزية ذات الاختصاص المحلي

الهدف من الشبائيك الوحيدة اللامركزية هو تمكين الفاعلين الاقتصاديين الوطنيين، سواء كانوا أشخاصاً معنويين أو طبيعيين، من القيام، في نفس المكان وفي وقت وجيز، بالتسجيل والإجراءات الشكلية وكذا التصريحات المتعلقة بالمشروع.

⁴⁴ الموقع الرسمي، الوكالة الوطنية لترقية الاستثمار، تم الاطلاع عليه يوم 2026/05/26 على الساعة 17.43

تعتبر الشبائيك الوحيدة اللامركزية المحاور الوحيد للمستثمرين على المستوى المحلي، حيث تتولى مهام مساعدة ومرافقة المستثمرين في إتمام الإجراءات المتعلقة بالاستثمار.

تدرس الشبائيك الوحيدة اللامركزية الاستثمارات غير تلك التي تدخل في اختصاص الشباك الوحيد للمشاريع الكبرى والاستثمارات الأجنبية.

3. مهام الشبائيك الوحيدة

تضطلع الشبائيك الوحيدة بمهمة المحاور الوحيد للمستثمر، وتكلف بهذه الصفة، على الخصوص بما يأتي:

- ✓ استقبال المستثمر،
- ✓ تسجيل الاستثمار،
- ✓ تسيير ومتابعة ملفات الاستثمار،
- ✓ مرافقة المستثمرين لدى الإدارات والهيئات المعنية.

4. تشكيلة الشبائيك الوحيدة

يجمع الشباك الوحيد، في مكان واحد، بالإضافة إلى إطارات الوكالة، ممثلين عن:

- ✓ إدارة الضرائب،
- ✓ إدارة الجمارك،
- ✓ المركز الوطني للسجل التجاري،
- ✓ مصالح التعمير،
- ✓ مصالح البيئة،
- ✓ الهيئات المكلفة بالعمل والتشغيل،

✓ صناديق الضمان الاجتماعي للعمال الأجراء وغير الأجراء.

ويجمع عند الحاجة، ممثلين عن الإدارات والهيئات الأخرى ذات الصلة بالاستثمار.

5. مهام ممثلو الإدارات

يكلف ممثلو الإدارات والهيئات العمومية الممثلة في الشبائيك الوحيدة بتنفيذ الإجراءات المرتبطة بما

يأتي:

✓ تجسيد المشاريع الاستثمارية،

✓ منح المقررات والتراخيص وكل وثيقة لها علاقة بممارسة النشاط المرتبط بالمشروع الاستثماري،

✓ متابعة الالتزامات المكتتبة من طرف المستثمر⁴⁵.

المطلب الثالث: مهام الوكالة الوطنية لترقية الاستثمار الشباك الوحيد غرداية

تتجلى مهام الوكالة الوطنية لترقية الاستثمار الشباك الوحيد غرداية فيما يلي:

1. في مجال الإعلام:

✓ ضمان خدمة الاستقبال والإعلام لصالح المستثمرين؛

✓ جمع الوثائق المتعلقة بالاستثمار، ومعالجتها وإنتاجها ونشرها؛

✓ وضع أنظمة إعلامية تسمح للمستثمرين بالحصول على كل المعطيات الضرورية؛

✓ وضع بنوك بيانات تتعلق بفرص الأعمال والاستثمار؛

✓ وضع قاعدة بيانات عن توفر العقار الموجه للاستثمار.

2. في مجال التسهيل:

✓ وضع المنصة الرقمية للمستثمر وتسييرها؛

⁴⁵ نفس المرجع السابق، تم الاطلاع عليه يوم 2026/05/27 على الساعة 22.56

✓ تقييم مناخ الاستثمار واقتراح التدابير التي من شأنها تحسنه؛

✓ تقديم جميع المعلومات اللازمة لاسيما حول فرص الاستثمار في الجزائر والعرض العقاري والحوافز والمزايا المتعلقة بالاستثمار وكذا الاجراءات ذات الصلة.

3. في مجال ترقية الاستثمار:

✓ المبادرة بكل نشاط مع الهيئات العمومية والخاصة في الجزائر وفي الخارج، بهدف ترقية الاستثمار في الجزائر؛

✓ إعداد واقتراح مخطط لترقية الاستثمار على الصعيدين الوطني والمحلي؛

✓ ضمان خدمة إقامة علاقات أعمال وتسهيل الاتصالات بين المستثمرين وتعزيز فرص الأعمال والشراكة؛

✓ إقامة علاقات تعاون مع الهيئات الأجنبية المماثلة وتطورها.

4. في مجال مرافقة المستثمر:

✓ تنظيم مصلحة للتوجيه والتكفل بالمستثمرين؛

✓ وضع خدمة الاستشارات مع اللجوء إلى الخبرة الخارجية، عند الحاجة؛

✓ مرافقة المستثمرين لدى الإدارات الأخرى.

5. في مجال تسيير الامتيازات:

✓ إعداد شهادات تسجيل الاستثمارات والقيام بتعديلها؛

✓ تحديد المشاريع المهيكلية، استنادا إلى المعايير والقواعد المحددة، وإبرام الاتفاقيات التابعة لها؛

✓ التحقق من قابلية الاستفادة من المزايا بالنسبة للاستثمارات المسجلة؛

✓ التأشير على قوائم السلع والخدمات القابلة للاستفادة من المزايا؛

✓ إصدار قرارات سحب المزايا.

6. في متابعة المتابعة:

✓ التأكد، بالاتصال مع الإدارات والهيئات المعنية، من احترام الالتزامات التي تعهد بها المستثمرون؛

✓ معالجة عرائض وشكاوى المستثمرين؛

✓ تطوير خدمة الرصد والإصغاء والمتابعة لفائدة الاستثمارات المسجلة⁴⁶

ملاحظة هامة : المعلومات المتحصل عليها كانت مصدرها بنسبة 90% مركز الضرائب غرداية حيث

تتواجد الملفات الجبائية كون الوثائق الواجب دراستها كلها موجودة بالملف الجبائي للمؤسسة.

المبحث الثاني: دراسة حالات تطبيقية

باشرت المديرية العامة للضرائب على وضع حيز التنفيذ النظام المعلوماتي، كأحد أولوياتها الأساسية، بالاعتماد على تكنولوجيا مبتكرة على إجراءات مبسطة من شأنها أن تسمح بتعزيز كفاءة الإدارة وحكومتها لهدف زيادة المردودية الجبائية، وتحسين خدماتها وتلبية الاحتياجات العملية للمكلفين بالضريبة، من بين أنظمة المعلومات التي استحدثتها المديرية العامة للضرائب، بالتعاون مع المتعامل الاسباني (indra sitema) (نجد النظام المعلوماتي الجبائي "جبائتك" والذي تم إطلاقه في أوت 2018 والذي يعتبر خطوة هامة بالنسبة للإدارة الجبائية، وقد تم تحقيقه بفضل تعزيز القاعدة التكنولوجية، وترقية الخدمات عن بعد وتحسين ظروف المؤسسات وتعزيز التحضر الجبائي

تعريف النظام المعلوماتي الجبائي SAP : هو نظام معلوماتي ألماني حديث النشأة يعرف باسم SYSTEME APPLICATION ET PRODUCTION ، وكان موجها للشركات بصفة عامة ، وجاء هذا النظام الجديد الذي بدأ تطبيقه في شهر أوت 2018 ليحل محل النظام السابق المسمى SGF الذي

⁴⁶ نفس المرجع السابق ، تم الاطلاع عليه 2026/05/28 على الساعة 10.32

تم إنهاء العمل به في شهر جويلية 2018 ، هذا النظام عند تطبيقه سيوفر عديد المزايا سواء بالنسبة للإدارة أو بالنسبة للمكلفين بالضريبة، الذي سيوفر عليهم عناء التنقل إلى مراكز الضرائب و يصبح بإمكانهم تقديم تصريحاتهم الشهرية (50G) عن بعد "إلكترونيا" باستخدام اسم المستخدم وكلمة السر وبهذا سنشهد عملية الانتقال من الإدارة الورقية إلى الإدارة الإلكترونية؛

كما أن النظام المعلوماتي تم تنصيبه على مستوى أجهزة الإعلام الآلي المديرية العامة للضرائب ومختلف مصالحها المتمثلة في مراكز الضرائب المراكز الجوية على مستوى القطر الوطني وتم أيضا إدراج الشركات فيه ابتداء من تاريخ 01/09/2018، على مستوى الولايات النموذجية، فهو نظام يرتكز على الحل المعلوماتي ERP مع برمجة العناصر التالية :

- ضبط وتحديد الحل المعلوماتي؛

- التكفل بالتطورات المعلوماتية الخاصة باحتياجات المهام الحرفية للمديرية العامة للضرائب؛ تنظيم نظام المعلومات SAP

من أجل دراسة طلبات وتصريحات المكلفين عن بعد ومتابعتها وضعت المديرية العامة للضرائب تحت تصرف الإدارة الجبائية نظام التطبيق والإنتاج SAP لتطوير بعض الإجراءات الجبائية وجعلها تتم بصورة آلية وآنية وقليلة الأخطاء الامر الذي ساعد في معالجة التصريحات الجبائية بالنسبة للمكلفين بالضريبة ومصالح المركز .

المطلب الأول: دراسة حالة تطبيقية وفق القانون 16-09

رقم الجبائي للشركة : 00064708628812747002

رقم المادة للشركة: 10060647147

اسم الشركة: SCA

طبيعة النشاط: بناء أشغال عمومية و الري و خدمات النقل

العنوان: حي بوهراوة صندوق ص.ب 48 ضاية بن ضحوة

تاريخ بداية النشاط: 2001/09/10

رقم العميل: 2000263491

رأس مال الشركة: 1000000

عدد الشركاء: 04 شركاء

نظام الاخضاع الحقيقي: الامتياز الجبائي (الصندوق الوطني للدعم و تطوير الاستثمار ANDI).

شركة كانت طبيعتها شركة ذات مسؤولة محدودة قامت بتغير شكلها القانوني في 27/08/2007 الى

شركة التضامن SNCJETPM قامت بتصريح الاستثمار وطلب المزايا الجبائية من طرف ممثلها (أ.ع)

بتاريخ 18/11/2006 تحت رقم 030734/2006 حيث يعتبر هذا الاستثمار انشاء للمشروع استثماري

تقدر قيمته الاجمالية 173602645 دج المجزئة كالاتي :

- مبلغ الاموال الخاصة : 80100000

- القروض البنكية : 93522645

- عدد مناصب الشغل المباشرة المتوقعة: 28 منصب

- قامت الشركة بتقديم قائمة من العتاد للاستفادة من المزايا الجبائية و ذلك حسب طبيعة النشاط الممارس

(ملحق)

- تم منحها مقرر مزايا الانجاز بتاريخ 22/11/2006 تحت رقم 2006/30/4370/0 عن طريق

الوكالة الوطنية للتطوير الاستثمار الشباك الوحيد اللامركزية لورقلة حيث حددت مدة الانجاز 12 شهر

ابتداء من تاريخ امضاء هذا المقرر و الذي يتضمن المزايا التالية:

1- الاعفاء من الحقوق الجمركية بالنسبة للسلع و الخدمات الغير مستتاه المستوردة و التي تدخل مباشرة في انجاز الاستثمار.

2- الاعفاء من الرسم على القيمة المضافة.

3- الاعفاء من دفع رسم نقل الملكية بعوض عن كل المستثنيات العقارية التي تمت في اطار الاستثمار المعني بتاريخ 2010/11/21 تم الغاء مقرر منح مزايا الانجاز لهذه الشركة تحت رقم A/00734/30/2006.

وذلك بطلب من مسير الشركة المودع بتاريخ 2007/06/02 بتاريخ 2007/07/29 تم منح المكلف مقرر يتضمن الاستفادة من المزايا الجبائية في مدة قدرتها 24 شهر بتكلفة استثمارية اجمالية تقدر 118732645 دج مجزئة الى قسمين :

- مبلغ الاموال الخاصة: 59732645
- القروض البنكية: 59000000
- عدد مناصب الشغل المباشرة المتوقعة: 14 منصب
- العتاد الواجب اقتناه في إطار المزايا الجبائية كالاتي:
- شهادة الاعفاء: 441629
- مبلغ الاقتناء: 354000000
- بتاريخ 2010/06/23
- طبعة العتاد: TRACTEUR ROUTIER

الجدول رقم (2-1): طبيعة العتاد

الوحدة: دينار جزائري

Rubriques	Montanten DA	%
Frais préliminaires	/	/
Terrain	1500000.00	0.70
Constuction	/	
Equipements de production	149600000.00	69.35
Matérelsroulants	6400000.00	29.95
Agencement et mobilier de bureau	/	/
Total	215700000.00	100.00

المصدر: من اعداد الطالب اعتمادا على الوثائق المقدمة من طرف المؤسسة

Cout globl .

d l'investissement (DA) : 2157000000.00

- Parten (DA) : 215700000.00
- Parten (DA) . transférable/.....
- Montant des apports propres (DA) : 82700000.00
- Endevises (DA)/..... Donten natore (DA)

• شهادة الاعفاء : 443433

تم تحرير وثيقة تقدم في الاشغال بتاريخ 2009/02/31 حيث كانت مجمل الاقتتاءات في اطار

صندوق دعم و تطوير الاستثمار 50850 (DA 10)

➤ نسبة التقدم = المبلغ المقنتى ÷ المبلغ الاجمالي التقديري للاقتتاء

$$50850 \div 215700 = 0.2357 \rightarrow 23.57$$

• محضر معاينة الدخول في الاستغلال

بتاريخ 2012/04/09 رقم المحضر 122 تم معاينة العتاد المقتنى من طرف شركة GETPM و شركائه الكائن مقرها بالمنطقة الصناعية بونورة حيث صرحت بمبلغ 215700.00 تم اقتناء مبلغ العتاد بقدر 54050983 دج اي نسبة انجاز 25.05 % للعلم ان العتاد المقتنى الحديد بنسبة للعدد المناصب المستحدثة قامت الشركة بتوظيف عاملين فقط.

بعد المعاينة تم منح الشركة اعفاء قدر 100% من تاريخ الدخول في مرحلة الاستغلال

2012/04/09.

• ملاحظة :

يتم امضاء هذا المحضر من طرف العونين الجبائيين اللذان أجريا عملية المعاينة و رئيس المفتشية و المكلف او الممثل الشركة بتاريخ 2012/06/26 تم منح الشركة مزايا الاستغلال رقم 0/E/0575/30/2007 حيث حددت نسبة الاعفاء بنسبة 100 % طبقا لمحضر معاينة دخول الاستغلال و تضمن الاعفاءات التالية:

➤ اعفاء من الضريبة على ارباح الشركات

➤ اعفاء من الرسم على النشاط المهني

➤ المدة الممنوحة تقدر ب 10 سنوات ابتداء من تاريخ صدور هذا المقرر .

المطلب الثاني: دراسة حالة تطبيقية وفق قانون 18-22

الفرع الأول: الحالة الأولى:

الرقم الجبائي : 001547109004053

رقم المادة : 105609067

اسم الشركة: SCA

1- طبيعة المشروع: توسع

2- وصف المشروع: انجاز الاشغال الفلاحية لإنتاج الحبوب

3- مكان تواجد المشروع:

➤ المقر الاجتماعي: حي المعلمين سيدي اعجاز بلدية بنورة - غرداية

➤ مواقع النشاطات: ضاية غبار المنصورة - غرداية

4- المنتجات او الخدمات المزمعة: القمح / المايز

5- القدرات التوقعية للإنتاج أو الخدمات

القمح 900 / كينتال / سنة . المايز 4000 / كينتال / سنة

6- مدة الانجاز بالشهر: 60

7- مناصب العمل المباشر المتوقعة:

التأطير: 1. التحكم: 1. التنفيذ:

➤ في حالة التوسعة -إعادة التأهيل

➤ مناصب العمل الموجودة: 04

8- مبلغ الاستثمارات الاجمالية الواردة في اخر الميزانية بالكيلومتر: 116.524.00

➤ المبلغ التقديري للاستثمار (بالدينار): 194000.00 منها:

بالدينار (بالكيلو دينار): 120.000.00

بالعملة الصعبة : 420.00400 URO : 110.000.00 USD

المعادلة : 74000.00 (بالكيلو دينار)

➤ منها السلع والخدمات المستفيدة من المزايا الجبائية (بالكيلو دينار): 194000.00

➤ السلع و الخدمات غير المستفيدة من المزايا الجبائية (بالكيلو دينار) : 000

➤ المبلغ المحتمل للحصص العينية (بالكيلو دينار) : 0

9- مبلغ الاموال الخاصة بالكيلو دينار : 19000.00

➤ بالدينار : 19000.00

➤ بالعملة الصعبة : 0

➤ بالحصص العينية : 0

• التسجيل :

يخول تسجيل هذا الاستثمار القابلية الالية و بقوة القانون للاستفادة من المزايا المنصوص عليها في

القانون رقم 18/22 المؤرخ في 25 ذي الحجة عام 1443 الموافق ل 24 يوليو 2022 و المتعلق

بالاستثمار زيادة على مزايا القانون العام وهي لمرجع مواد القانون) : مزايا الانجاز عليها في المادة 29

من القانون المذكور اعلاه.

يخضع الاستهلاك الفعلي للمزايا للتسجيل في السجل التجاري و اعداد رقم التعريف الجبائي.

➤ شهادة التسجيل في الاستثمار.

الرقم: 2024/47/0037.

التاريخ: 2024/07/21.

الجدول رقم (2-2): جدول قائمة العتاد

الوحدة: دينار جزائري

N° d'ordre	Désigantion	Quantile	Référence de laliste
01	Bottelueuse	02	N: 01 Du21/01/2024

N° d'ordre	Désigantion	Quantite
01	Ramasseuse Presse	02
02	Semoiren Eigne	02

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على الوثائق المقدمة من طرف المؤسسة

قائمة العتاد :

فاتورة رقم N° 10/2024

Total : 218500.00

Internal transport . THC . us: 600.00

Ocean freight .us : 29000.00

Tatal.cfrpast.us:253500.00

بعد اقتناء المعدات عن طريق شهادات الاعفاء تم تحرير وثيقة تقدم في الاشغال بتاريخ

2022/12/15 في اربع نسخ تودع اثنين منهما على مستوى مكتب الامتيازات الجبائية المنتمي للوكالة

الجزائرية للترقية الاستثمار و اثنين منهما يحتفظ بهما المكلف عنده.

● **ملاحظة 01:** النسخ يتم الموافقة عليها من طرف المصلحة الرئيسية للتسيير بمصلحة الضرائب

● **ملاحظة 02 :** تم تغيير تسمية الصندوق الوطني للدعم و التطوير الاستثمار الى الوكالة الجزائرية

للتطوير الاستثمار.

● مبلغ الاقتناء في اطار الوكالة الوطنية لترقية الاستثمار 22.689.270.02

● محضر معاينة الشروع في مرحلة الاستغلال:

بتاريخ 2023/10/16 تم تحرير محضر معاينة الشروع في مرحلة الاستغلال رقم 030 المؤرخ في

السادس عشر أكتوبر عام الفين و ثلاثة و عشرين

نحن الممضي اسفله رتبة مفتش الضرائب

و رتبة مراقب الضرائب

المحلفين قانونيا و المكلفين بمهمة حضرنا بناء على طلبه بتاريخ 2023/10/10 عند محل ش ذ م ا

الاخوة S

الكائن بضاية بلدية المنصورة

الممثل من طرف S مسير الشركة

رقم التعريف الجبائي : 001547086351941

رقم النشاط : 101.107

رقم المادة الجبائية : /

رقم و تاريخ السجل التجاري : 15B0863519-00/47

المستفيد من شهادة التسجيل رقم 2020/47/0016

المؤرخة في 2020/08/18

المستفيد من قرار المجلس الوطني للاستثمار رقم / / / / / الاشغال الفلاحية و المعالجات النباتية

الصحية

• فيما يخص عدد المناصب الشغل المستحدثة : 200

• فيما يخص نسبة الاعفاء المطبقة : 21.03 %

بتاريخ 5 جانفي 2026 تم منح المكلف مقرر دخول في مرحلة الاستغلال بموجب قانون 2022/18 والذي يتضمن الاعفاء من ضريبة على ارباح الشركات لمدة 10 سنوات والابتداء من تاريخ هذا المقرر.

الفرع الثاني: الحالة الثانية:

الرقم الجبائي : 00147086375809

● رقم المادة: 010336150

● اسم الشركة: SCA

● رأس المال: 150.000.000.00

● عدد الشركاء: 03 شركاء

● عنوان المقر: المنطقة الصناعية فارة الطعام قسم 59 مجموعة ملكية 08 بنورة

● طبيعة النشاط: صناعي

● تكلفة الانجاز: 30000.000

● مقرر الدخول في مرحلة الانجاز

● الرقم: 2021/47/0008 التاريخ: 2022/02/04

● طبيعة الاستثمار: توسعة

● عدد العمال المستحدثين

● مدة الانجاز: 12 شهر

الجدول رقم (2-3): قائمة العتاد

الوحدة: دينار جزائري

Quantite	DESIGN AIION
1	Machine. d' extrasion tube PE et nécessaires
1	Machine découpe Leix PE et de rebobinage
1	Machine decouv est use tube PE et ses nécessaires
1	Machine d' impression
1	Enrouleuse tube avec système de guidage
1	Compresseur a vis industriel
1	Mixeur de produits
1	Machine de soudage tube cuivre Aluminium et ses nécessaires
1	Machine de test d' étanchéité et ses nécessaires
1	Machine de routage tube
1	Chariot élévateur 3 tonnes Diesel
1	Machine automatique de coupage tube cuivre
1	Machine d' évasonnage tube cuivre
1	Machine de torsage tube cuivre
1	Groupe électrogène

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على الوثائق المقدمة من طرف المؤسسة

الجدول رقم (2-4): قائمة العتاد المقتنى

الوحدة: دينار جزائري

N°	DISGNATION	N° DE10/ FRANCHISE	DATE DE FRANCHI	N° DE LA FACTURE	DATA DE FACTURE	PRIX EN DA
01	Machine Automatique de coupage tube (01)	2019-004086	30/10/2019	MH20190906	2019/09/06	2820620.04
02	Machine D' evassonnage de cuivre (01)	2019-004086	30/10/2019	MH20190906	2019/09/06	1858082.06
03	Machine de derouulage tube cuivre (01)					291266.917
04	Machine de roulage tube (01)					421266.917
05	Machine Automatique de coupage tube isolation (01)					353561.689
06	Transpalette (01)					148503.083
Total						5898872.48

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على الوثائق المقدمة من طرف المؤسسة

وثيقة التقدم في الاشغال :

بتاريخ 2020/06/30 تم المعاينة عتاد الشركة المتمثل في آلة التغليف بالبلاستيك Machine de

roulage Plastique

● محضر: الدخول في مرحلة الاستغلال 28 C

بتاريخ 2020/08/10 تحت رقم 20 تم تحرير محضر معاينة الدخول في مرحلة الاستغلال حيث كان مبلغ المقتنى في اطار المزايا الجبائية 32720 اي بنسبة انجاز تقدر ب 93.5 % حيث تم منح الشركة نسبة اعفار تقدر ب 98.45 % من الرسم على النشاط المهني و الضريبة على ارباح الشركات لمدة 10 سنوات ابتداء من تاريخ امضاء هذا المحضر.

الفرع الثالث: الحالة الثالثة

الرقم الجبائي : 001547089001834

رقم المادة : 080000636

اسم الشركة : SCA

شركة ذات المسؤولية المحدودة . SAC

منطقة التوسع السياحي زلفانة

- طبيعة النشاط : خدمي
- طبيعة الاستثمار : توسع
- الرقم : 2021/47/0009
- التاريخ : 2021/02/11
- مدة الانجاز : 36 شهر
- المبلغ المقدر للاستثمار : 62000000
- المبلغ الخام للمستثمر في الميزانية : 789.294.000
- عدد المناصب المستحدثة : 50
- عدد المناصب الموجودة : 28

بتاريخ 2016/01/21 تحت الرقم 2016/47/0004/0 تم منح مقرر مزايا الانجاز حيث حددت مدة

فترة الانجاز 12 شهر من تاريخ امضاء هذا المقرر

وكانت قائمة العتاد كالتالي :

الجدول رقم (2-5): قائمة العتاد

الوحدة: دينار جزائري

رقم الشهادة الاعفاء	مبلغ العتاد		المورد
	TVA	HT	
2469786	238458.00	1255042.08	Essalem Electronics
2469787	373453.81	1965546.30	Essalem Electronics
2469787	63067.27	331932.80	Sarl Essalem Electronics
2469787	142500.00	750000.00	Sarl Simaf
	161500.00	850000.00	Sarl Sevanh
	31863.00	167700.00	Sarl Topnet
	175370.00	923000.00	Sarl Simaf
	90689.00	477310.00	Sarl Essale Electronics
	26919.00	141680.00	Sarl Essalem Electronics
	14371.00	75637.00	Sarl Simaf
	48857.00	257124.00	Societe algérienne des Matelasses
	605359.00	3186100.00	Computer oasis services

	62760.00	330320.00	Sarl Simae
	1176639.00	6131521.40	Geotiles
	33472832.00	176172800.00	Sarl socotrhyb
	25270.00	133000.00	Ets new pro
	985930.28	5189106.4	Pavigres ceramicassa
	495261.37	2606638.80	Essalem Electronics
	284810.00	1499000.00	Sarl Speedy Laundry
	606562.00	3192436.00	Essalem Electronic
	12378.00	65150.00	Computer oasis Services
	1189495.00	62054.00	Sarl Simaf
	98800.00	520000.00	Sarl Simaf
	880650.00	4635000.00	Sarl Artherm
	518907.00	2731093.00	Sarl Essalem Electronies
	207563.00	1092437.00	Sarl Algeria Infiniyy
	309747.00	1630252.00	Eurl Distripol Algrie
	137310.98	722689.08	Sarl Elbaraea
	1742209.70	9169524.90	Sarl Technomeubles
	34294.00	180495.00	Gmlegrand Distributeur
	2784554.74	14655551.30	Sarl Technomebles
	2468440.00	12991787.60	Sarl Technomeubles

	4138753.16	21782911.40	Sarl Technomeubles
	106400.00	560000.00	Hydrotrav
	85120.00	448000.00	Hydrotrav
	587400.00	3455296.80	Sarl Technomeubles
	54384494.25	286536586.86	Total

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على الوثائق المقدمة من طرف المؤسسة

10- وثيقة التقدم في الاشغال :

تم تحرير وثيقة التقدم في الاشغال بتاريخ 2020/01/07 و التي تضمنت اقتناء معدات بمبلغ 286536.586 اي بنسبة مئوية قدرها 54 %

11- محضر معاينة الدخول في مرحلة الاستغلال:

بتاريخ 2020/02/25 تم تحرير محضر معاينة الدخول في مرحلة الاستغلال تحت رقم 04/20 من طرف الاعوان المكلفين حيث تم معاينة العتاد المقتنى و تم منح الشركة نسبة اعفاء قدرها 100% هذا مما استلزم اصدار مقرر منح مزايا الاستغلال.

12- مقرر منح مزايا الاستغلال :

بتاريخ 2020/05/18 تم منح مقرر منح مزايا الاستغلال برقم E/0004/47/2016 و يستفيد المشروع الاستثماري من المزايا التالية :

13- الاعفاء من الرسم على ارباح الشركات

14- الاعفاء من الرسم على النشاط المهني

للعلم ان نسبة الاعفاء المطبقة هي 100% لمدة 10 سنوات

15- الشركة قامت بتوسعة نشاطها السياحي وفق القانون 22/18 حيث سبق لها الاستفادة من مزايا الاستثمار تحت رقم 2024/47/0092 بتاريخ 2024/12/12 حيث طبيعة الاستثماري كان نوعه سياحي بتكلفة تقديرية 245000.00 مجزأ الى قسمين :

16- السلع و الخدمات بمبلغ 245000.000

17- السلع والخدمات الاخرى بمبلغ : 00.00

اما المساهمات الفردية و المتعلقة بالأموال الخاصة كانت بمبلغ 30000.00 المادة 29 من قانون -18
22

18- مرحلة الانجاز:

بتاريخ 2024/12/12 تم تسجيل الاستثمار للشركة SAC تحت رقم 2024/47/0092 في اطار
توسعة مشروعها استثماري حيث تم تقدير المبلغ المراد استثماره ب 245000000 للعلم أن مبلغ
الاستثمارات الاجمالية في اخر الميزانية كان 907210000 هذا في ظل استثمار اموال خاصة بمبلغ
قدره 300000000 حددت مدة الانجاز 16 شهر حيث تم منح الشركة الاستفادة من الشراء بالإعفاء من
العتاد و التجهيزات و الخدمات التالية :

الجدول رقم (2-6): قائمة العتاد

الوحدة : دينار جزائري

Quantite	Désignation
7200 M	Dalle désolé
4800 M	Faience
6800	Plinthe
310	Fenêtre
320	Porte

110	Caniveau
30	Tampon en font
1000	Grillage avertisseur
06	Electropompe avec disjoncteur et armoire de commande
100	Cuvette WC
100	Receveur de douche
74	Baignoire
150	Robinet
220	Mélangeur
85	Siphon
85	Lavabo
80	Alarme

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على الوثائق المقدمة من طرف المؤسسة

2- وثيقة تقدم فالأشغال :

بتاريخ 2024/02/05 تم تحرير وثيقة التقدم في الاشغال و كانت نسبة الاقتناء الفعلي الى الاقتناء

التقديري 19% و الجدول التالي يبين ذلك :

$$120922 \div 636432 = 19$$

● ملاحظة :

المقام : يمثل العتاد القديم لفي مرحلة الانشاء + العتاد الجديد

بتاريخ 2024/11/17 تم تحرير محضر الدخول في مرحلة الاستغلال تحت رقم 2024/027 حيث تم

معاينة العتاد المقتنى في اطار الاستثمار لتوسعة و تم منح نسبة اعفاء قدرت ب 13.33% للعلم ان

نسبة الاعفاء الممنوحة سالفا في مرحلة الانجاز كانت 100% اذ قدرت فترة الاستفادة من الاعفاء لمدة

10 سنوات ابتداء من 2024/11/17 الى غاية 2034/11/16

● ملاحظة:

المحضر يمضى من العونين المكلفين بالمعاينة و ممثل المديرية العامة للضرائب بالشباك الوحيد
اللامركزي و مسير الشركة.

Etat des biens et services de beneficant des avantages fiscaux en HT

الجدول رقم (2-7): وثيقة التقدم في الأشغال

الوحدة :دينار جزائري

Etat D'Avancement Anterieur DU								
Date: 10/12/2025			Mentant H.T			Mentant T.V.A		
Total			0.00			0.00		
N°	Désignation de biens	Nom de fournisseur	N° de facture	Date de facteur	N° de franchise N° D 10	Date de franchise date de D 10	Montant HT	Montant TVA
1	Chambre Complete	Sarl SCS	FP 0244/2025	2025/02/16	2025-24700990	2025/04/29	533613.45	101386.56
2	TV	Sarl Bomare Company	2025/1840	2025/06/02	2025-2470992	2025/04/29	21184873.60	415125.98
3	Televiseur Ecran 50" Maxi Power	Sarl Maxi Powar	FP 0897/2025	2025/07/13	2025-2470895	2025/07/15	332773.11	63226.89
4	Climatiseur Splite système Maxi Power 12000 BTU	Sarl Maxi Powar	FB 0908/2025	2025/07/14	2025-2470898	2025/07/15	559243.70	106256.30
5	Drap-couette 01&02 Place-Housse de couette 01 & 02 Places	Eurl Yasa TEX	25/0094	2025/08/19	2025-2470851	2025/07/22	1382900.004	262751.00
6	Machine A CAFE	Sarl Distribution Automatique Vendors	FP 988818	2025/10/15	2025-2470754	2025/06/24	701428.57	133271.43
7	Climatiseur Split Brandt	Eurl Atlantique Distribution	2025/015	2025/07/03	2025-2470889		1260504.20	239495.80
8		Sarl SCS	HO0276/2025	2025/10/30	2025-2470869	2025/07/15	408403.38	77596.64
9	Chambree A Coucher	Sarl SCS	HD0276/2025	2025/10/30	2025-2470842	2025/10/08	5277.310.94	1002689.08
10	Chambree A Coucher	Sarl SCS	HO0277/2025	2025/10/10	2025-2470843	2025/10/08	234453.78	44546.22
11	Menuiserie PVC	Sarl SCS	FP202505	2025/06/19	2025-2470890	2025/06/24	768849.52	14641.081
12	Fenetre En PVC	Sarl Vitro MED	FP 202507	2025/07/14	2025-2470899	2025/07/15	280830.00	53357.70
13	Matelas De 100*200 CM Orthopedique	Sarl Master Factory	FP089-2025	2025/05/20	2025-2470892	2025/06/25	1008000.00	191520.00
14	Porte	Sarl Edoor	FV 24000088	2024/12/15	2024-2470930	2024/12/17	1773970.59	337054.41

15	Chaudiere Murale A GAZ	Sarl Calida	FV 240000913	2024/12/04	2024-2470931	2024/12/17	1426428.52	271021.42
TOTAL							18133583.36	3445380.84
TOTAL GENERAL							18133583.36	3445380.84

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على الوثائق المقدمة من طرف المؤسسة

SERVICE FISAUX

Copier des factures

Copier des franchises ou D10

Mise à jour d'effectif

Modification Prorogation du délai

المطلب الثالث: المقارنة والتحليل

الجدول رقم (2-8): جدول المقارنة بين الحالات

الوحدة : دينار جزائري

الحالات	الحالة الأولى	الحالة الثانية	الحالة الثالثة	الحالة الرابعة
طبيعة النشاط	أشغال البناء، الري، خدمات النقل	فلاحي	صناعي	خدمي
قانون الاستثمار	09-16	18_22 و 09-16	18_22 و 09-16	18-22 و 09-16
طبيعة الاستثمار	انشاء	توسعة	توسعة	توسعة
مبلغ الاعفاء من TVA	4098300	4310961.3	6126800	54441951.53
مجموع الأصول	21570000	22689270	32720000	286536587
المردودية الاقتصادية	0.018	0.53	0.56	0.055
المردودية المالية	3.53	0.38	0.10	0.216
أثر الرافعة	+3.52	-0.15	-0.46	-0.161
النتيجة النهائية	موجبة	سالبة	سالبة	موجبة

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على الوثائق المقدمة من طرف المؤسسة

تحليل الجدول:

• الوفرة الربحية

من خلال الحالات التي تمت دراستها نلاحظ أن الوفرة الربحية تزداد كلما كان النشاط أكبر ففي الحالة الرابعة نلاحظ أن الوفرة الربحية مرتفعة وتقدر بـ 55 مليون دينار لأنها تتضمن بناء وتجهيز.

➤ البناء : مشروطة بالمشاريع المتصل عليها.

➤ الفلاحي: المردودية مرتفعة وذلك بسبب نهج الدولة المدعم للنشاط الفلاحي من حيث بيع المنتج (

تتكفل الدولة بشراءه بمبلغ يلبي طلبات المستثمر) اذ يمكن القول يمكن القول ضمان أرباحية في الخزينة

(TR)

• ضمان مردودية اقتصادية ومالية موجبة

أما الحالات الأخرى فان تحقيق مردودية اقتصادية ومالية موجبة مرتبط بالمنافسة السوقية ،حيث نجد أن هذين القطاعين في مدينة غرداية يشهد منافسة كبيرة نتيجة العدد الكبير من المؤسسات في هذين النشاطين كون الولاية تتميز بنشاط صناعي وخدمي يعكس الوجهة الاستثمارية المغربية لجلب رؤوس الأموال من باقي الولايات الأخرى

من خلال الجدول المبين أعلاه نلاحظ أن المردودية الاقتصادية ترتفع بارتفاع رقم الأعمال المحقق والذي ينتج عن فائض الخام للاستغلال ، أما بالنسبة للمردودية المالية فهي تتعلق بارتفاع الأموال الخاصة والذي يظهر جليا في الحالة الأولى والثانية والتي كان فيها ادراج مبلغ الأموال الخاصة أكبر مقارنة بالحالة الثالثة، أما الحالة الرابعة فهي استثناء رغم المبلغ المرتفع للأموال الخاصة ، لكن النتيجة الصافية أثرت مباشرة على إيجاد معدل إيجابي للمردودية المالية ، كون رقم الأعمال المحقق لا يتطابق مع حجم المبلغ المستثمر

وفي الأخير كان للتحفيزات الجبائية أثر متفاوت على المؤسسات الاقتصادية حسب طبيعة النشاط التي تمارسه المؤسسة ، فقد استفادت مؤسسة أشغال البناء والري وخدمات النقل من إعفاءات جبائية معتبرة وفق قانون الاستثمار 09-16 حيث بلغت قيمة الإعفاءات 4098300 دج، وحققت مردودية مالية مرتفعة قدرت ب 3.53 مع أثر رافعة موجب بلغ +3.52 مما يدل على أن التحفيزات الجبائية ساهمت في تحسين الأداء المالي والاقتصادي للمؤسسة ، أما المؤسسات الفلاحية والصناعية والخدمية فقد استفادت بدورها من إعفاءات جبائية ضمن قوانين الاستثمار 09-16 و 18-22 ، الا أن أثر الرافعة كان سالبا في بعض الحالات ، حيث بلغ -0.15 في النشاط الفلاحي و -0.46 في النشاط الصناعي و -0.161 في النشاط الخدمي ، وهو ما يعكس ضعف الاستفادة مقارنة بحجم الأصول أو ارتفاع تكاليف التمويل. ورغم ذلك فإن التحفيزات الجبائية ساعدت هذه المؤسسات على التوسع وزيادة حجم استثماراتها ، مما يبرز أهمية السياسة الجبائية في تشجيع الاستثمار وتحسين مردودية المؤسسات الاقتصادية

خلاصة الفصل الثاني:

تناول هذا الفصل واقع و أفاق تطوير الاقتصاد المحلي في الجزائر ، حيث أصبح تفعيل الاقتصاد المحلي ضرورة اقتصادية تهدف الى تحقيق التنمية المستدامة وتقليل التبعية لعائدات المحروقات. وقد عمل الشرع الجزائري على وضع اطار قانوني ومالي يمنح الجماعات المحلية دورا أكبر في الاستثمار وتسيير المشاريع التنموية ، من خلال قوانين البلدية و الولاية وقوانين الاستثمار الحديثة.

كما ركزت السياسات المالية على تعزيز الاستقلال المالي للجماعات المحلية عبر تحسين النظام الجبائي المحلي و توفير موارد مالية تساعد على تمويل مشاريع البنية التحتية و المرافق العامة، بما يساهم في تحسين معيشة المواطن ودعم نشاط الاقتصادي المحلي.

و رغم أهمية هذه الإصلاحات، الا ان الدراسة ميدانية أظهرت وجود عد عراقيل تحد من فعالية الاقتصاد المحلي، من ابرزها استمرار المركزية في اتخاذ القرار، ودعم الرقابة ومتابعة، و قلة التنسيق بين مختلف الفاعلين الاقتصاديين، إضافة الى ضعف الرقمنة و نقص الكفاءات البشرية و الموارد التقنية و المالية.

وفي الأخير يتبين ان نجاح التنمية المحلية لا يعتمد فقط على وجود نصوص قانونية بل يتطلب التطبيق الفعلي لها، معا ضرورة تحديث الإدارة المحلية وتسريع الرقمنة و تكوين الموارد البشرية، و تشجيع الشراكة بين القطاعين العام و الخاص، و منح الجماعات المحلية استقلالية اكبر حتى تتمكن من تحقيق تنمية اقتصادية فعالة و مستدامة.

الخاتمة

الخاتمة

في ختام هذا البحث الذي تمحور حول "أثر التحفيزات الجبائية على المؤسسات الاقتصادية في ظل القانون رقم 18-22 المتعلق بالاستثمار" (والذي يتقاطع ويتكامل مع أحكام قانون المالية 17-23 ومختلف النصوص التشريعية المكرسة للمناخ الاستثماري الجديد)، يمكننا استخلاص جملة من النتائج والتوصيات المنهجية التي تترجم واقع وآفاق هذه السياسة التحفيزية في الجزائر.

1. إختبار الفرضيات:

✓ **بالنسبة للفرضية الأولى:** من خلال نتائج الدراسة الميدانية توصلنا إلى صحة الفرضية التي تنص على ما يلي: تعتبر التحفيزات الجبائية الأداة الأكثر مرونة وجذباً في يد الدولة لتوجيه الاستثمارات نحو القطاعات الاستراتيجية التي تخدم الاقتصاد الوطني.

✓ **بالنسبة للفرضية الثانية:** من خلال نتائج الدراسة الميدانية توصلنا إلى صحة الفرضية التي تنص على ما يلي: جاء قانون الاستثمار 18-22 بإجراءات تبسيطية وحوافز أكثر استهدافاً (خاصة عبر نظام المناطق والقطاعات) مقارنة بالمنظومة القانونية السابقة، مما يقلص من الفجوة بين النص القانوني والواقع الاستثماري.

✓ **بالنسبة للفرضية الثالثة:** من خلال نتائج الدراسة الميدانية توصلنا إلى صحة الفرضية التي تنص على ما يلي: تساهم الإعفاءات الجبائية (مثل الإعفاء من الضريبة على أرباح الشركات IBS أو الرسم على النشاط المهني TAP - الملغى أو المعدل-) بشكل مباشر في تحسين مؤشرات الربحية والتمويل الذاتي لدى المؤسسة الاقتصادية.

✓ **بالنسبة للفرضية الرابعة:** من خلال نتائج الدراسة الميدانية توصلنا إلى صحة الفرضية التي تنص على ما يلي: رغم المزايا التي جاء بها القانون الجديد، إلا أن الاستفادة الكاملة للمؤسسات (محل الدراسة) تظل مرهونة بمدى كفاءة الإدارة الجبائية وتذليل العقبات البيروقراطية والتقنية.

2. نتائج الدراسة

✓ التحول من الكمّ إلى الكيف أثبتت الدراسة أن القانون 18-22 أحدث قطيعة مع السياسات الجبائية التقليدية السابقة التي كانت تمنح الإعفاءات بطريقة عشوائية، حيث اعتمد المشرع الجزائري الحالي على هندسة ثلاثية الأنظمة لتوجيه الامتيازات نحو الأنشطة ذات القيمة المضافة العالية كالزراعة، الطاقات المتجددة، والابتكار.

✓ تخفيف الأعباء المالية وتحقيق التمويل الذاتي تلعب الإعفاءات المؤقتة والدائمة الممنوحة في مرحلتي الإنجاز والاستغلال دورا جوهريا في خفض تكلفة الاستثمار الأولية، مما يسمح للمؤسسات الاقتصادية بتدعيم قدراتها على التمويل الذاتي، وتوجيه الفوائض المالية نحو التوسع وتحديث خطوط الإنتاج.

✓ عصنة الأداء وحوكمة الاستثمار إن ربط الاستفادة من المزايا الجبائية بالمنصة الرقمية للمستثمر والشباك الوحيد التابع للوكالة الجزائرية لترقية الاستثمار ساهم بشكل مباشر في تقليص البيروقراطية الإدارية والحد من النزاعات الجبائية، مما وفر للمؤسسات بيئة عمل تتميز بالشفافية والاستقرار القانوني.

✓ معادلة الحقوق والالتزامات أظهرت الأحكام القانونية الحالية أن منح الامتياز الجبائي لم يعد شيكا على بياض، بل أضحي مشروطاً بمدى التزام المؤسسة الاقتصادية بتحقيق الأهداف المسطرة، لا سيما ما يتعلق بإعادة استثمار الأرباح غير الموزعة، وخلق مناصب الشغل الدائمة، وتحويل التكنولوجيا.

✓ إن التحفيزات الجبائية التي أقرها المشرع الجزائري من خلال قانون الاستثمار الجديد 18-22 لم تعد مجرد إعفاءات ضريبية كلاسيكية، بل تحولت إلى أداة استراتيجية وهندسة مالية متكاملة تهدف إلى إعادة هيكلة الاقتصاد الوطني.

3. التوصيات:

بناءً على ما تقدم، ولتعظيم الأثر الإيجابي لهذه التحفيزات الجبائية وتحويلها إلى قاطرة حقيقية للتنويع

الاقتصادي خارج قطاع المحروقات، نوصي بما يلي:

✓ تفعيل آليات الرقابة البعدية المرافقة ضرورة تعزيز التنسيق بين الإدارة الجبائية والوكالة الجزائرية لترقية الاستثمار لمتابعة المؤسسات المستفيدة ميدانياً، والتأكد من توجيه المزايا الضريبية نحو الاستثمار الحقيقي وليس للاستفادة الربعية المؤقتة.

✓ يتوجب الحفاظ على ديمومة أحكام القانون 18-22 والنصوص المكملة له لزرع الثقة الطويلة الأمد لدى المستثمرين المحليين والأجانب.

✓ زيادة وتيرة التخفيضات الضريبية الموجهة للمؤسسات التي تبادر بدمج حلول الذكاء الاصطناعي، والتحول الرقمي الشامل، أو الاعتماد على الطاقة النظيفة في سلاسلها الإنتاجية تماشياً مع التوجهات الاقتصادية العالمية.

4. أفاق الدراسة:

✓ أثر الرقمنة في الرفع من الأداء المالي للمؤسسات الاقتصادية.

✓ فعالية التحفيزات الجبائية في زيادة المردودية الاقتصادية والمالية للمؤسسة .

✓ دور الرقمنة في تسهيل آليات الاستفادة من المزايا الجبائية للاستثمار.

قائمة المصادر والمراجع

أولا : المصادر باللغة العربية

1. الكتب:

- ✓ إبراهيم مصطفى، أحمد حسن الزيات، حامد عبد القادر ومحمد علي النجار، المعجم الوسيط (باب الثاء)، معجم اللغة العربية، دار الدعوة، تركيا.
- ✓ ابن منظور ، محمد بن مكرم، لسان العرب، المجلد الرابع، دار صادر، بيروت
- ✓ ان طارق دجاج، المالية العامة، دار الصفاء النشر والتوزيع، عمان
- ✓ حسين عمر ، الاستثمار والعولمة المدخل الى دراسة علم الاقتصاد ، دار الكتاب الحديث ، الطبعة الأولى، مصر.
- ✓ رضوان وليد العمار، أساسيات الإدارة المثالية، دار الميسر، الأردن.
- ✓ زياد رمضان، مبادئ الاستثمار المالي والحقيقي، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، عمان.
- ✓ صغوت احمد عبد الحفيظ، دور الاستثمار الأجنبي في تطوير احكام القانون الدولي الخاص، دار المطبوعات الجامعية، مصر.
- ✓ عبد العزيز قادري، الاستثمارات الدولية التحكيم التجاري الدولي - ضمان الاستثمارات، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر.
- ✓ قطب مصطفى سانو ، الاستثمار وأحكامه وضوابطه في الفقه الإسلامي، دار النفائس للنشر والتوزيع، الأردن
- ✓ كمال عليوش قريوع . قانون الاستثمارات في الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية ،الجزائر
- ✓ محمد عبد الكريم علي عبد ربه، مقدمة في اقتصاديات البيئة سلسلة بيئية تصدر عن مركز البحوث والدراسات بمؤسسة جائزة زايد الدولية للبيئة ، دبي

قائمة المصادر و المراجع

- ✓ مدير إبراهيم هندي، أساسيات الاستثمار في الأوراق المالية، منشأة المعارف، مصر.
- ✓ موسى بودهان، القوانين الأساسية للاستثمار في الدول المغاربية نصوص منقحة وفقا لأحدث تعديلاتها، دار مدني، الجزائر.
- ✓ مولود كبير، واقع الادخار في الجزائر، منشورات الحياة الصحافة، الجزائر.

2. البحوث الجامعية:

- ✓ خليل حسين خليل دور رؤوس الأموال الأجنبية في تنمية الاقتصاديات المختلفة مع دراسة خاصة بإقليم مصر رسالة دكتوراه، جامعة القاهرة، مصر.
- ✓ خليل حسين خليل، دور رؤوس الأموال الأجنبية في تنمية الاقتصاديات المختلفة مع دراسة خاصة بإقليم مصر، رسالة دكتوراه، جامعة القاهرة، مصر.
- ✓ عائشة بوخلخال، الشركات العامة في ظل قانون الاستثمار الجزائري، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر، الجزائر.
- ✓ عبد الغني البوطي، النظام الحقيقي للتحفيزات الجبائية في الجزائر، مذكرة ماستر، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة.
- ✓ قلي محمد قلي، الأليات القانونية لجذب الاستثمار في الجزائر، مذكرة ماستر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة 8 ماي 1945، قالمة.
- ✓ كمال، فعالية النظام الجبائي الجزائري ي جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، مذكرة ماستر، جامعة الجزائر، الجزائر.
- ✓ لخضر، أثر الحوافز الجبائية في تشجيع الاستثمارات الخاصة في الجزائر، مذكرة ماستر، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة.

3. المجالات العلمية:

✓ كردودي سهام موسى سهام ،الاتفاق الجبالي وعلاقته بمشاريع دعم الدولة التطوير الاستثمار في الجزائر، مجلة إضافات اقتصادية.

✓ عبد القادر واخرون، قراءة تحليلية للمستجدات التشريعية في قانون الاستثمار 22-18، مجلة الدراسات الحقوقية.

✓ إبراهيم يامة، الحوافز الجبائية في التشريع الجزائري ودورها في ترقية الاستثمار خارج المحروقات ،مجلة الحقيقة.

✓ نادية، أثر الإعفاءات الضريبية على الهيكل المالي للمؤسسات المتوسطة ، دراسة مقدمة بجامعة سطيف.

✓ العتيبي، دور الإعفاءات الضريبية في تحسين الأداء المالي للشركات المساهمة، الأردن.

4. المؤتمرات العلمية:

عوض حاج علي احمد، منظومة مجتمع المعرفة ودورها في دعم الدخل القومي وتحقيق الامن الشامل، مؤتمر الاستثمار في بنية المعلومات والمعرفة، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، مصر.

5. القوانين:

✓ القانون رقم 18/22 المتعلق بالاستثمار، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 50، 2022.

✓ القانون رقم 16-09 المؤرخ في 29 شوال عام 1437 الموافق 3 أغسطس سنة 2016، المتعلق بترقية الاستثمار، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.

قائمة المصادر و المراجع

✓ القانون رقم 01-16 المؤرخ في 6 مارس سنة 2016 التصميم التعديل الدستوري الجزائري جرة لعدد 14.

✓ المرسوم التشريعي رقم 93-12 المؤرخ في 5 أكتوبر 1993، والمتعلق بترقية الاستثمار، مديرية العلاقات العمومية والاتصال نشرت في 2021، المديرية العامة للضرائب عن قانون المالية 2021.

6. المواقع الإلكترونية:

✓ <https://www.mfdgi.gov.dz/index.php/ar/2014-03-24-14-21-49/services-exterieurs/269-2014-05-29-12-41-51>

✓ <https://aapi.dz/ar/accueil-ar/>

ثانيا: المراجع باللغة الأجنبية :

✓ CODE DES IMPITS DIRECTE ET TAXT ASSIMILIE 2025

✓ CODE PROCEDURE FISCALE2025

✓ CODE DES IMPOTS LE TAXE SUR LE CHIFFRE D AFFAIRE

الملاحق

الملحق 1 : الحالة الأولى

Zone Industrielle Garet Et Aam Bounoura Ghardaia

TABLEAU D'ACQUISITION DES BIENS ET SERVICES ANNUEL

Désignation biens et services	Date et numéro de la facture	Montant en H.T	Montant TVA	Date et numéro d'attestation de franchise	D10
RETRO CHARGEUR GCB	29/03/2008 F108/0057	5759383	EXO	08/03/2008 444347	
RETRO CHARGEUR HYDROMEK	22/10/2009 FN2542	5560000	EXO	16/09/2009 442471	
02 CAMION BENNE	03/09/2008 FN6574	7617600	EXO	27/07/2008 443412	
02 PELLE HYDRAULIQUE	31/03/2008 FN3828	18484000	EXO	08/03/2008 444348	
PORTE ENGIN	14/02/2009 F09/076	3870000	EXO	17/11/2008 443434	
TRACTEUR ROUTIER	31/08/2008 FN 08/FV/0971	7100000	EXO	20/08/2008 443415	
ROMORQUE PLATEAUX	14/02/2009 F09/075	2460000	EXO	17/11/2008 443433	

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

République algérienne démocratique et populaire

Ministère de l'industrie et de la promotion

وزارة الصناعة و ترقية الاستثمارات

Investissements

A.N.D.I

ETAT D'AVANCEMENT DU PROJET D'INVESTISSEMENT

Date : ...31/12/2009...

Nom ou raison sociale

Adresse : ZONE INDUSTRIELLE GARET ET AAM

Commune : ... BOUNOURA Wilaya : ... GHARDAIA

Décision d'octroi d'avantages : ... 2007/30/0575/0 ... Date 29/07/2007

Registre de commerce : 0862881 B/06 ... Date : ... 04/09/2007

Numéro de l'identifiant fiscal (NIF) : ... 006047109000150

Numéro de l'identifiant statistique (NIS) : ...

Numéro d'article d'imposition : ... 47100606471

Type d'investissement : Création ☒

Extension ☐

Réhabilitation ☐

Restructuration ☐

N° Tél 0661/53/50/40 ... N° Fax ...

10. Niveau d'avancement du projet (cocher la case correspondant la situation du projet)

Projet non encore entamé ☐ Pourquoi?.....

A.

Projet en cours de réalisation ☐

Dépenses à ce jour (10³DA)...

Taux d'avancement du projet%

B.

Nombre d'emplois créés

C.

Projet en cours de réalisation et mis partiellement en exploitation ☐

pourquoi : manque des moyens de financement

Dépenses à ce jour (10³DA) 50850...

Taux d'avancement du projet ...23,57...%

Nombre de postes de travail 20.....

Projet achevé et non encore mis en exploitation ☐ pourquoi ?.....

Dépenses à ce jour (10³DA).....

Nombre de postes de travail.....

E.

Projet en arrêt ☐ pourquoi ?.....

Dépenses effectuées(10³DA).....

F.

Projet achevé et mis en exploitation ☐

Dépenses effectuées (10³DA).....

Nombre de postes de travail.....

G.

Projet abandonné ☐ pourquoi ?.....

Je soussigné, déclare sur l'honneur que les informations ci-dessus sont exactes et reflètent fidèlement l'état de réalisation du projet

Visa

Des services fiscaux



رئيس مفتشية
العربي بن عامر

Nom, prénom, signature
et cachet du promoteur



Nota: L'état annuel d'avancement des projets d'investissements, dûment renseigné par l'investisseur, est déposé auprès des services fiscaux de rattachement du domicile fiscal en même temps et dans la limite des délais fixés pour le dépôt des déclarations fiscales annuelles au titre de l'IRG ou de l'IBS sous peine de suspension des avantages.

وزارة المالية

المديرية العامة للضرائب

رقم التعريف الجبائي: 1010604211091010115101

خاتم المصلحة

رقم المادة

4 1 2 1 1 0 0 6 0 6 4 2 1 1

محضر معاينة الدخول في الاستغلال

(جزي، كلي) (1)

الرمز الاستدلالي للنشاط

1 | 0 | 9 | 2 | 1 | 1 |

(المواد 9-2 و 11-2 و 12 مكرر 1 من الأمر رقم 03-01 المؤرخ في 20 غشت سنة 2001 و المتعلق بتطوير الاستثمار، المعدل والمتمم)

رمز المصلحة

147 Nivato 1

الرمز الاستدلالي للمنطقة

1471 10000

رقم 122 المؤرخ في: 04109/ 2012

عام ألفين. **الحج عيسى** ويوم **السادس** **أفريل**
نحن الممضون أسفله
المحلفون قانونيا والمكلفون بمهمة حضرينا بطله عند (2)
الكائن بـ **المستطقة الصائفة الجوزية**
الممثل من طرف (3) **ال**

رقم و تاريخ السجل التجاري 06. 2884 (بعد) الخارج 09/ 04 2007

المستفيد من مقرر منح المزايا رقم 1/5575/30/2027 المؤرخ 11/1/2019

الكائن بـ (4) المددقة السعائعية بـ (4)

مسجل كصاحب العمل بالصندوق الوطني للضمان الاجتماعي.
تحت رقم 24700660474/59. ايدى من 1970/09/09
من أجل الشروع في المعاينة المذكورة أعلاه.
لقد تبين لنا ما يأتي:

1. فيما يخص مستوى الإنجاز الكلي للمشروع والتجهيزات و الخدمات المستفيدة من المزايا الجبائية (5) المبلغ المصروف هو 7.000.000,00 دج المبلغ الماحق هو 9.830.000,00 دج وبالنسبة الاستحباب هو 28,06 %

2. فيما يخص حالة السلع المقتناة (6) جديدة -

3. فيما يخص قدرات إنتاج السلع وتقديم الخدمات المرتبطة (7) استمارة بدء النشاط

4. فيما يخص نوع الاستثمار الحقيقي و مطابقته لنوع الاستثمار المصرح به (8)... الاستثمار المعاكس
مطابق لذلك المصرح به —

5. فيما يخص عدد مناصب العمل المستحدثة (9). (02) عام 2012

6. فيما يخص نسبة الإعفاء المطبقة (10). 100%
7. فيما يخص تاريخ الدخول في الاستغلال (11). 2012.04.10

8. الملاحظات المحتملة الأخرى (نسي)

الاستنتاجات (12) الموافقة

عقب تدخلنا، لقد أقمنا هذا المحضر، في اليوم والشهر المذكورين أعلاه، وقمنا بقراءة ملاحظتنا أمام السيد (ة) الرجيبي علي بن عبد القادر الذي طلبنا منه التوقيع معنا، فصرح بما يأتي:

بطلب من المعني سلمنا له نسخة من هذا المحضر مقابل إشعار بالاستلام.

إمضاء رئيس المصلحة

إمضاء الأعوان



رئيس مجلس
الرجيبي بن عامر



مستشار
مستشار

- (1) أطلعت العبارة غير المناسبة.
- (2) الاسم التجاري أو التسمية التجارية الاجتماعية مرفق بالعنوان.
- (3) اسم ولقب و صفة الممثل.
- (4) في حالة تعدد الوحدات أو التمرکزات، تحدد كل المواقع مع التمييز بين تلك الواقعة في المناطق الخاضعة للنظام العام وتلك التابعة للمناطق التي تتطلب تمييزها مساهمة خاصة من الدولة.
- (5) المبلغ الإجمالي للإنتاجات، بما في ذلك مبلغ الاقتناء استنادا إلى النظام الجبائي الأمياري + نسبة الإنتاج مقارنة بالمبلغ المصرح به مع الإشارة إليه أيضا.
- (6) جديدة، مستعملة و مطابقة للتشريع والتنظيم المعمول بهما في مجال الاستثمارات.
- (7) التقدير، بما في ذلك المعاينة العينية لمرحلة الإنتاج أو بالجوء إلى آراء المصالح التقنية للإدارات المتخصصة في ذلك.
- (8) الإثبات أو عدم الإثبات المعلن لنوع الاستثمار المعين بالمقارنة مع الاستثمار المصرح به.
- (9) طبقا لكشوف الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي أو أول جدول إرسال شهري أو ثلاثي لدفع الاشتراكات.
- (10) تنفيذ الاستثمارات بخلاف استثمارات الإنشاء من الإعفاء من الضريبة على أرباح الشركات والرسم على النشاط المهني في حدود نسبة الاستثمارات الجديدة مقارنة بالاستثمارات الإجمالية.
- فيما يتعلق بالاستثمارات المستفيدة من النظام الاستثنائي للمناطق التي تشمل وحدات متواجدة في المواقع الخاضعة للنظام العام، يطبق الإعفاء وفق نسبة رقم الأعمال الذي حققته الوحدات المتواجدة في المناطق التي تتطلب تمييزها مساهمة خاصة من طرف الدولة مقارنة مع رقم الأعمال الإجمالي.
- القواعد التطبيقية للمزايا حسب النسبة تتجمع بحيث أن نسبة الإعفاء المطبقة على الاستثمارات غير استثمارات الإنشاء، تحسب طبقا للنسبة الناتجة عن العلاقة بين رقم الأعمال للوحدات المتواجدة في المناطق التي تتطلب تمييزها مساهمة الدولة و رقم الأعمال الإجمالي للوحدات التي تدخل في إطار الاستثمار.
- (11) الإشارة إلى تاريخ الدخول في الاستغلال ابتداء من تاريخ دخول مقرر منح المزايا حيز التنفيذ والبدء في احتساب مدة منح المزايا.
- (12) ملخص الملاحظات والاقتراحات (الموافقة، الموافقة بتخفيف، رفض، وعبارات أخرى حدها) واحتمال دعوة للقيام بإعداد محضر الدخول في الاستغلال الكلي عند انتضاء أجل الإنتاج.

الملحق 2 : الحالة الثانية

N°	DISIGNATION	N° FRANCHISE	DATE FRANCHISE	N° DE LA FACTURE	DATE DE LA FACTURE	PRIX EN DA
01	01 PIVOT	24699008	15/07/2021	2021100443	07/10/2021	5.478.693,29
02	01 F/P GROUPE ELECTROGENE	2469924	14/09/2021	F21206	22/09/2021	2.383.360,00
03	01 TRACTEUR AGRICOLE C10.5 C 630 F	2464664	05/10/2021	2021/00386	28/10/2021	2.823.210,00
04	01 PIVOT	2464667	13/10/2021	FV2021/0193	07/11/2021	7.236.134,45
05	01 POMPE A EAU IMMERGEE	2464673	27/10/2021	01003/2021	10/11/2021	822.700,00
06	01 F/P GROUPE ELECTROGENE	2464674	09/11/2021	F21257	10/11/2021	2.383.360,00
07	242 Unités TUBES PVC	2469976	21/02/2022	FAC2022/00210	02/03/2022	1.225.812,28
08	01 POMPE A EAU	2470530	28/02/2023	0177/2023	07/03/2023	336.000,00
					TOTAL	22.689.270,02

المستقر:
سعيد طارق



الملحق 3 : الحالة الثالثة

REPUBLIQUE ALGERIENNE DEMOCRATIQUE ET POPULAIRE
MINISTRE DE L'INDUSTRIE
AGENCE NATIONALE DE DEVELOPPEMENT DE L'INVESTISSEMENT
ANDI
GUICHET UNIQUE DÉCENTRALISÉ DE GHARDAIA
COPIE IMPOTS
ATTESTATION D'ENREGISTREMENT D'INVESTISSEMENT
N° 22A.151.10008... Date 04.FEV.2021

Je soussigné, la chargée du Guichet Unique Décentralisé de l'ANDI au niveau de la wilaya de Ghardala atteste avoir procédé à l'enregistrement de l'investissement ci-dessous décrit, sur demande de Mr Benrostom Djaber, né le 06/06/1984 à Ghardala demeurant à Chabat Bouberrchane, titulaire de la CNI n° 204908186 délivré le 07/08/2019 par la commune de Ghardala, agissant en qualité de Gérant pour le compte de EURL BENRO INDUSTRIES à capitaux nationaux, domiciliée à Chabat Bouberrchane région Belghenem commune et W. de Ghardala, enregistrée au registre de commerce sous le n° 1980863758/47/00 du 24/07/2019 et titulaire d'un numéro d'identification fiscale (N.I.F) n° 001947086375809 du 05/08/2019 constituée, pour l'exercice de l'activité de : Fabrication des appareils électriques et électroménagers divers, objet de code 105508 entre les principaux actionnaires/associés suivants :

- Nom et prénom :
- Nationalité :
- adresse : Chabat Bouberrchane quartier Belghenem, commune et wilaya de Ghardala.
- Nom et prénom :
- Nationalité :
- adresse :
- Nom et prénom :
- Nationalité :
- adresse :

1. Type d'investissement :

- a- ☐ CREATION
- b- ☒ EXTENSION Quantitative ☒ Qualitative ☒
- c- ☐ REHABILITATION :
- ☐ Rationalisation ☐ Modernisation ☐ Augmentation de Productivité
- ☐ Remplacement ou renouvellement à l'équivalent ☐ Réactivation

2. Désignation et description du projet :

Fabrication des composants, des pièces et accessoires des appareils de froid et de climatisation.

3. Lieux d'implantation :

- Siège social : Chabat Bouberrchane région Belghenem, commune et W. de Ghardala.
- Sites d'activités : Chabat Bouberrchane région Belghenem, commune et W. de Ghardala.

4. Produits et/ ou services envisagés :

Tubes de liaison frigorifique et tubes d'isolation thermique.

5. Capacités nominales de production et/ou de prestation : 35000 pcs/an

6. Emplois directs prévus (en sus de ceux existant éventuellement) : 03

7. En cas d'extension, de réhabilitation :

- Emplois existants : 03
- Montant des investissements bruts totaux figurant au dernier bilan (en KDA) : 6,094

8. Durée de réalisation convenue avec l'agence (Nombre de mois) : 12 mois

9. Montant Prévisionnel¹ EN KDA : 30,000.

- Dont Biens et services bénéficiant des avantages fiscaux : 30000
- Biens et services ne bénéficiant pas des avantages fiscaux : 0
- Montant éventuel des apports en nature : /

10. Montant des apports en fonds propres² (KDA) : 30,000

- Dont Dinars : 30,000
- Devises : 0

En réponse à la question de savoir si l'investissement a déjà bénéficié d'avantages, soit pour l'investissement objet du présent enregistrement, soit pour un autre investissement, l'investisseur a répondu par :

☒ OUI

☐ NON

COPIE IMPOTS

Dans l'affirmative, indiquer les numéros et dates de l'enregistrement et/ou de la décision d'octroi d'avantages :

Att. Enrg. No :2019/47/0036 Date : 22/08/2019.

¹ Les montants figurant dans Cette rubrique sont prévisionnels et indicatifs sous réserve du seuil de compétence du CNI et du seuil minimum d'éligibilité pour les investissements autres que de création, la non correspondance du montant des réalisations avec ces derniers, n'affecte en rien les droits de l'investisseur à avantages, à obtention des documents ou à accomplissement des formalités prévues en application de la loi n°16-09 du 29 Chaoual 1437 correspondant au 3 août 2016 relative à la promotion de l'investissement.

² Le non-respect du seuil minimum de fonds propres fixé par la réglementation en vigueur en application de l'article 25 de la loi n°16-09 du 29 Chaoual 1437 correspondant au 03 Août 2016 relative à la promotion de l'investissement, ne constitue pas un motif de rejet. Il fait obstacle à la garantie de transfert visée par l'article 25 de la même loi.



REPUBLIQUE ALGERIENNE DEMOCRATIQUE ET POPULAIRE
MINISTRE DE L'INDUSTRIE
AGENCE NATIONALE DE DEVELOPPEMENT DE L'INVESTISSEMENT
-ANDI-

GUICHET UNIQUE DECENTRALISE DE GHARDAIA

CENTRE DE GESTION DES AVANTAGES DE GHARDAIA

LISTE DE BIENS ET DE SERVICES BENEFICIANT DES AVANTAGES FISCAUX

COPIE IMPOTS

N° 01 du 15 FEV 2021 Nature INITIALE

- ATTESTATION D'ENREGISTREMENT N° 2021/47/0008 du 04/02/2021
- INVESTISSEUR : EURL BENRO INDUSTRIES
- ADRESSE DU DOMICILE FISCAL : Chabat Bouberchane region Belghanem commune et w de , Ghardaia
- TEL: 07 99 63 78 76 FAX: /

QUANTITE	DESIGNATION
1	Machine d'extrusion tube PE et ses nécessaires ✓
1	Machine découpe feuille IXPE et de rebobinage ✓
1	Machine de couverture tube PE et ses nécessaires ✓
1	Machine de coupage tube PE ✓
1	Machine d'impression ✓
1	Enrouleuse tube avec system de guidage ✓
1	Compresseur a vis industriel ✓
1	Mixeur de produits ✓

1	Machine de soudage tube Cuivre/Aluminium et ses nécessaires
1	Machine réduction des bouts de tube cuivre avec ses nécessaires
1	Machine de test étanchéité et ses nécessaires
1	Machine de roulage tube
1	Chariot élévateur 3 ton Diesel
1	Machine automatique de coupage tube cuivre
2	Machine d'évasage tube cuivre
1	Machine to torsage tube cuivre
1	Groupe electrogene

COPIE IMPOTS

Je soussigné Mr. Benrostom Djaber, agissant pour le compte de EURL BENRO INDUSTRIES en qualité de Gérant, déclare que les biens figurant dans la présente liste sont destinés à la réalisation de l'investissement objet de l'enregistrement n° 2021/47/0008 du 04/02/2021

Je m'engage, sous les peines de droit à leur conserver leur destination déclarée jusqu'au terme de la période légale d'amortissement.



D. Benrostom



CADRE RESERVE A L'AGENCE

CENTRE DE GESTION DES AVANTAGES

Nom et prénom du signataire: السيد: بن رستم دجابر

Signature et cachet: [Signature]

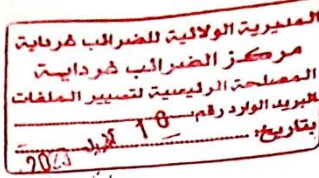
15 FEB 2021



204908186

2019. 08. 07

عزدة



وزارة المالية
المديرية العامة للضرائب
مديرية الضرائب لولاية غرداية
مركز تسيير المزايا غرداية

محضر معاينة الشروع في مرحلة الاستغلال (الجزئي / الكلي) (1)
(المادة 10 من القانون رقم 09-16 المؤرخ في 29 شوال عام 1437 الموافق 03 غشت سنة 2016 والمتعلق
بترقية الاستثمار)

رقم المؤرخ في 22.10.2016
عام الفين
نحن الممضين أسفله
..... رتبة
..... رتبة
المحلّفين قانونيا والمكلفين بمهمة، حضرنا، بناء على طلبه بتاريخ 22/10/2016 عند EURL Benra Industries
الكانن بـ ...
الممثل من طرف (2):
رقم التعريف الجبائي:
رمز النشاط:
رقم المادة الجبائية:
رقم وتاريخ السجل التجاري:
المستفيد من شهادة التسجيل رقم
المستفيد من قرار المجلس الوطني للاستثمار رقم المؤرخ في
يتضمن إنجاز استثمار في نشاط
.....
.....
.....

(1) - اشطب العبارة غير المناسبة.

(2) - الاسم التجاري أو اسم الشركة متبوعا بالعنوان.

(3) - الاسم ولقب وصفة الممثل.

فيما يخص نسبة الإغفاء المطبقة (9) 78,45%
الملاحظات المحتملة الأخرى 6

..... بِرَبِّكُمْ جَاءَ بِرَبِّكُمْ
الذي طلبنا منه التوقيع معنا، فصرح بما يأتي:

(10) ملخص الملاحظات والاقتراحات (تحفظ، رفض، وعبارات أخرى للتوضيح)، واحتمل دعوة للقيام بإعداد محضر كلي للدخول في الاستقلال عند القضاء أجل

الملحق 4 : الحالة الرابعة

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

مصالح الوزير الأول

الوكالة الجزائرية لترقية الاستثمار

الشباك الوحيد اللامركزي لغرداية

شهادة تسجيل الاستثمار

تاريخ : 17 2 DEC 2024

رقم : 2024/47/0092

أنا الموقع أدناه، السيد (ة) : مكلفة بتسيير الشباك الوحيد اللامركزي لغرداية أشهد أني قمت بتسجيل الاستثمار المذكور أدناه، الموصوف بناء على طلب السيد (ة) :
حي البطحة بلدية متليلي ولاية غرداية الحامل (ة) بطاقة التعريف الوطنية رقم : 200543121 الصادر (ة) في 11/10/2016 من طرف غرداية المتصرف (ة) بصفة مسير / شريك لحساب ش. د. م. م. المتوطن (ة) منطقة التوسع السياحي ببلدية: زلفانة ولاية: غرداية المقيّد في السجل التجاري تحت رقم 47/00 - 0863494 ب 15 بتاريخ 03/11/2020 و الحامل (ة) لرقم التعريف الجبائي رقم 001547086349455 المويخ في / المنشأة لممارسة نشاط أو أنشطة فنادق موضوع الرموز 601101

بين المساهمين/الشركاء الآتي ذكرهم :

* اللقب و الاسم :

الجنسية : جزائرية

العنوان : حي البطحة بلدية متليلي ولاية غرداية

* اللقب و الاسم :

الجنسية : جزائرية

العنوان : حي البطحة بلدية متليلي ولاية غرداية

* اللقب و الاسم :

الجنسية : جزائرية

العنوان : حي البطحة بلدية متليلي ولاية غرداية

1- نوع الاستثمار :

إنشاء ☐

التوسع ☐

إعادة التأهيل ☐

2- وصف المشروع :

فنادق

3- مكان تواجد المشروع :

- المقر الاجتماعي : منطقة التوسع السياحي ببلدية: زلفانة ولاية: غرداية

- مواقع النشاطات : منطقة التوسع السياحي زلفانة غرداية

المنتجات و / أو الخدمات المزمعة :

اقامة وترفيه

5 - القدرات التوقعية للإنتاج و / أو الخدمات :

اقامة وترفيه 3400/ اشخاص/سنة

6 - مدة الإنجاز (بالشهر) 60

7 - مناصب العمل المباشرة المتوقعة (بالإضافة الى المناصب المتوفرة احتمالا) : 12 منها :

التأطير : 2 التحكم : 4 التنفيذ : 6

في حالة التوسعة، إعادة التأهيل :

* مناصب العمل الموجودة : 30

* مبلغ الاستثمارات الإجمالية الواردة في آخر ميزانية مالية (بالكيلو دينار) : 907.210,00

8 - المبلغ التقديري للإستثمار (بالكيلو دينار) : 245.000,00

منها :

بالدينار (بالكيلو دينار) : 245.000,00

بالعملة الصعبة : 0

المعادلة : 0,00 (بالكيلو دينار) .

- منها السلع والخدمات المستفيدة من المزايا الجبائية (بالكيلو دينار) : 245.000,00

- السلع والخدمات غير المستفيدة من المزايا الجبائية (بالكيلو دينار) : 0,00

- المبلغ المحتمل للحصص العينية (بالكيلو دينار) : 0

9 - مبلغ الأموال الخاصة (بالكيلو دينار) : 30.000,00

بالدينار (بالكيلو دينار) : 30.000,00

بالعملة الصعبة (بالكيلو دينار) : 0,00

بالحصص العينية (بالكيلو دينار) : 0,00

آثار هذا التسجيل :

يخول تسجيل هذا الاستثمار القابلية الآلية وبقوة القانون للاستفادة من المزايا المنصوص عليها في القانون رقم 18-22 المؤرخ في 25 ذي الحجة عام 1443 الموافق 24 يوليو سنة 2022 والمتعلق بالاستثمار، زيادة على مزايا القانون العام، وهي

(مراجع مواد القانون) : مزايا الانجاز المنصوص عليها في المادة 29 من القانون المذكور أعلاه

يخضع الاستهلاك الفعلي للمزايا للتسجيل في السجل التجاري وإعداد رقم التعريف الجبائي . Z

مدير الشباك :

12 DEC 2024

كافة الشبكات الوحيية
مدير المصالح التجارية الفردانية



REPUBLIQUE ALGERIENNE DEMOCRATIQUE ET POPULAIRE
MINISTRE DE L'INDUSTRIE
AGENCE NATIONALE DE DEVELOPPEMENT DE L'INVESTISSEMENT
-ANDI-
GUICHET UNIQUE DECENTRALISE DE GHARDAIA

COPIE IMPOTS

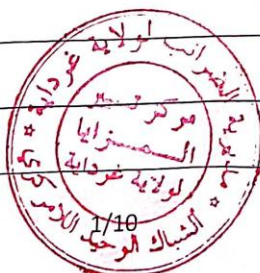
CENTRE DE GESTION DES AVANTAGES DE GHARDAIA

LISTE DE BIENS ET DE SERVICES BENEFICIANT DES AVANTAGES FISCAUX

N° 01 du 05 MAI 2021 Nature FINITALE

- ATTESTATION D'ENREGISTREMENT N° 2021/47/0009 DU 11/02/2021
- INVESTISSEUR : SARL SOLEIL TOUR ZELFANA
- ADRESSE DU DOMICILE FISCAL : ZONE D'EXPANSION TOURISTIQUE COMMUNE ZELFANA W DE GHARDAIA
- TEL : 0555.07.18.17 FAX : //

QUANTITE	DESIGNATION
Equipements des Travaux	
7200 M ²	Dalle de sol
4800 M ²	Faïence
6800 ML	Plinthe
310	Fenêtre
320	Porte
110	Caniveau
30	Tampon en font
1000 ML	Grillage avertisseur
06	Electropompe avec disjoncteur et armoire de commande
100	Cuvette wc
100	Receveur de douche
74	Baignoire
150	Robinet
220	Mélangeur
85	Siphon
85	Lavabo
80	Alarme



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
REPUBLIQUE ALGERIENNE DEMOCRATIQUE ET POPULAIRE

MINISTERE DE L'INDUSTRIE
ET DES MINES

وزارة الصناعة و المناجم

AGENCE NATIONALE DE DEVELOPPEMENT
DE L'INVESTISSEMENT
- ANDI -

ETAT D'AVANCEMENT DU PROJET D'INVESTISSEMENT

Date : 05/02/2024

1. Nom ou raison sociale : ...
2. Adresse : ZONE D'EXTENSION TOURESTIQUE
Commune : ZELFANA Wilaya : GHARDAIA
3. Décision d'octroi d'avantages : 2021/47/0009 .Date: 11/02/2021
4. Registre de commerce : ...47/00-0863494B15 Date : 18/03/2015
5. Numéro de l'identifiant fiscal (NIF) 001547086349455
6. Numéro de l'identifiant statistique (NIS) 001547089001834
7. Numéro d'article d'imposition ...47080000636
8. Type d'investissement : Création ☐ Extension ☒
Réhabilitation ☐ Restructuration ☐
9. N° Tél ...0555 07 18 17 N° Fax ...029 29 49 10
10. Niveau d'avancement du projet (cocher la case correspondant à la situation du projet)

A. ☐ Projet non encore entamé ☐ Pourquoi ?

B. ☒ Projet en cours de réalisation ☐
Dépenses à ce jour (10³ DA) 120 922
Taux d'avancement du projet 19%
Nombre d'emplois créés 37

0-7836

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية



وزارة المالية
المديرية العامة للضرائب
مديرية الضرائب لولاية غرداية
مركز تسيير المزايا غرداية

محضر معاينة الشروع في مرحلة الاستغلال (الكلي-الجزئي)⁽¹⁾

(المادة 10 من القانون رقم 09-16 المؤرخ في 29 شوال عام 1437 الموافق 03 غشت سنة 2016 والمتعلق بترقية الاستثمار)

رقم: 027 المؤرخ في 2024/11/17 السابع عشر من نوفمبر عام ألفان و أربعة و عشرون
نحن الممضين أسفله
رتبة مفتش الضرائب

رتبة مفتش مركزي للضرائب

المحلّفين قانونيا والمكلفين بمهمة، حضرنا، بناء على طلبه بتاريخ 2024/10/30 عند⁽²⁾ محل ش.ذ.م.م شمس تور زلفانة.

الكائن بـ منطقة التوسع السياحي بلدية زلفانة
الممثل من طرف⁽³⁾ مدير الشركة

رقم التعريف الجبائي: 00154708634945500000

رمز النشاط: 601.101

رقم المادة الجبائية: /

رقم وتاريخ السجل التجاري: B15 47/00-0863494 المؤرخ في 2020/11/03

المستفيد من شهادة التسجيل رقم 0009 2021/47/ المؤرخة في: 2021/02/11

المستفيد من قرار المجلس الوطني للاستثمار رقم // المؤرخ في //

يتضمن إنجاز استثمار في نشاط مؤسسة.

(1) - اشطب العبارة غير المناسبة.

(2) - الاسم التجاري او اسم الشركة متبوعا بالعنوان.

(3) - الاسم ولقب وصفة الممثل.

5. فيما يخص عدد مناصب الشغل المستحدثة⁽⁸⁾ 19

6. فيما يخص نسبة الإعفاء المطبقة⁽⁹⁾ 13,33%

7. الملاحظات المحتملة الأخرى

رقم شهادة التسجيل	نوع الاستثمار	مرحلة التداخل بين القرارات	المدة	تاريخ الدخول في مرحلة الاستغلال	تاريخ انتهاء مدة الاستغلال	النسبة المئوية المطبقة
2014/47/004	إنشاء	/	10 سنوات	2020/05/18	2030/05/17	100%
2021/47/009	توسيع	/	10 سنوات	2024/11/17	2034/11/16	13,33%

ملاحظة: تبدأ تطبيق النسبة 13,33% ابتداء من 2030/05/17 إلى غاية 2034/11/16.

8. الاستنتاجات⁽¹⁰⁾:

رأي (إيجابي) لمنح مزايا الاستغلال المنصوص عليها في أحكام المادة (المواد) 13 من القانون رقم 09-16 المؤرخ في 29 شوال العام 1437 الموافق 3 غشت سنة 2016 والمتعلق بترقية الاستثمار، لمدة 10 سنوات بالإضافة إلى مزايا القانون العام ومزايا القطاع الممنوحة لهذا النوع من النشاط. عقب تدخلنا، لقد أوقفنا هذا المحضر، في اليوم والشهر المذكورين أعلاه، وقمنا بقراءة ملاحظتنا أمام السيد(ة) بن حمودة علي .

الذي طلبنا منه التوقيع معنا، فصرّح بما يأتي: //

وبطلب من المعني سلّمنا له نسخة من هذا المحضر مقابل وصل تسليم.



إمضاء الأشخاص المؤهلين



(8) طبقا لكشوف تغيير عدد المستخدمين المعد من طرف الصندوق الوطني للتأمينات الاجتماعية للعمال الأجراء، طبقا للمرسوم التنفيذي رقم 105-17 المؤرخ في 5 مارس سنة 2017 الذي يحدد كيفية تطبيق المزايا الإضافية للاستغلال الممنوحة للاستثمارات المنشئة لأكثر من مائة (100) منصب شغل.

(9) تستفيد الاستثمارات بخلاف استثمارات الإصغاء من الإعفاء من الضريبة على أرباح الشركات والرسم على النشاط المهني في حدود نسبة الاستثمارات الجديدة مقارنة بالاستثمارات الإجمالية الخامة.

فيما يتعلق بالاستثمارات المشار إليها في المادة 13 من القانون رقم 09-16 المؤرخ في 29 شوال عام 1437 الموافق 3 غشت سنة 2016 والمنكورة أعلاه، والتي تشمل وحدات متواجدة في المواقع المستفيدة من المزايا المشتركة المنصوص عليها في المادة 12 من نفس القانون، يطبق الإعفاء وفق نسبة رقم الأعمال الذي حققته الوحدات المتواجدة في المناطق التي تتطلب تميزتها مساهمة خاصة من طرف الدولة مقارنة مع رقم الأعمال الإجمالي. تتجمع قواعد تطبيق المزايا حسب النسبة، بحيث أن نسبة الإعفاء المطبقة على الاستثمارات غير استثمارات الإنشاء، تحسب طبقا للنسبة الناتجة عن العلاقة بين رقم أعمال الوحدات الواقعة في المناطق التي تتطلب تميزتها مساهمة خاصة من طرف الدولة ورقم الأعمال الإجمالي للوحدات التي تدخل في إطار الاستثمار.

(10) ملخص الملاحظات والاقتراحات (تحفظ، رفض، وعبارات أخرى للتوضيح)، واحتمال دعوة للقيام بإعداد محضر كلي للدخول في الاستغلال عند انقضاء أجل الإنجاز.

شهادة تصحيح

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
République Algérienne Démocratique et Populaire

Ministère de l'Enseignement Supérieur
et de la Recherche Scientifique
Université de Ghardaïa
Faculté des Sciences Economiques,
Commerciales et Sciences de Gestion
Département :



وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة غرداية
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم المالية والمحاسبة

غرداية : 2026/07/04

شهادة تصحيح

يشهد الأستاذ (تم) : بن نوري مسلمان : الصفة في لجنة المناقشة : مسترجع
بصفته عضوا في لجنة مناقشة الطالب (تم) : بن غنيس بن يوسف
شعبة : علوم المالية والمحاسبة تخصص : محاسبة وقد حقق :
باعتوان : أثر التحقير استجابات على المؤسسا الاقتصادية
على نجل قانون الاستعمار 22 - 18

تاريخ المناقشة : 2026/06/01

أن الطالب (ة) إلترم (ت) بجميع الملاحظات المقدمة من طرف اللجنة وأن المذكرة قابلة للإيداع النهائي

إمضاء الأستاذ (تم) المكلف (ة) بمناوبة التصحيح



3